جامعة عمار ثليجي _ الأغواط_

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

السياسات الغربية اتجاه المقاومة في فلسطين (طوفان الأقصى نموذجا)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

التخصص: علاقات دولية

لجنة المناقشة

أ. يوسف شويحة	رئيسا
أ. بن سماعيل زكرياء	مناقشا
أ. رابح خليفي	رئيسا

من إعداد الطالب:

عزوزي محمد

إشراف الأستاذ الدكتور:

أ.د خليفي رابح

2025_2024

شكر وعرفان

الاهي لا يطيب العمل الا بذكرك ولا تطيب اللحظات الا بشكرك الي من بلغ الرسالة وأدى الامانة ونصح الامة نبي الرحمة وسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

الشكر موصول الي الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة .... من مهدوا لنا طريق النجاح... الي جميع اساتذة قسم العلوم السياسية

ونخص بالذكر والشكر من ساعد على اتمام هذا البحث ووقف الي جانبنا وقدم لنا العلم والمعرفة

وتفضل بالأشراف على هذا العمل ونخص بهذا الاستاذ المشرف خليفي رابح وأساتذة قسم العلوم السياسية

كل التقدير والاحترام

الاهداء

الي سكان قلبي

الي رجل الكفاح

الي من زرع القيم والمبادئ الاسلامية

الي من افنى زهرة شبابه في تربيتنا ....ابي

ابي العزيز الي القلب النابض

الي رمز الحنان والحب والتضحية

الي من كانت دعواتها الصادقة سر نجاحي .... امي

امي الغالية حفظها الله ورعاها

والي الزوجة والأبناء أسامة ومصعب والعائلة الكريمة وأصدقاء الدراسة

عزوزي محمد

ملخص الدراسة

يهدف هذا العمل بالدراسة والتحليل مسألة المقاومة الفلسطينية في أبعادها النظرية والميدانية، من خلال رصد تطورها التاريخي، وتأصيلها القانوني، وتحليل سياسات الغرب تجاهها. في القسم الأول، تم التطرق إلى مشروعية المقاومة استنادًا إلى المواثيق الدولية وميثاق الأمم المتحدة، مع عرض مفصل لأنواع المقاومة الفلسطينية، بدءًا من المقاومة الشعبية، مرورًا بالمسلحة، وصولًا إلى الثقافية والدبلوماسية، وهو ما يعكس تنوع الأدوات النضالية التي تبنتها الفصائل الفلسطينية في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي.

كما تضمن هذا الجزء تحليلًا دقيقًا للسياسات الغربية، خاصة الأمريكية والأوروبية، موضحًا كيف لعبت خلفيات تاريخية ودينية، مثل الصهيونية المسيحية، والاستعمار الثقافي، دورًا جوهريًا في انحياز الغرب لصالح إسرائيل. وقد تم تسليط الضوء على دور اللوبيات الصهيونية، وعلى رأسها "أيباك"، في توجيه القرار السياسي والإعلامي في الدول الغربية، وما نتج عن ذلك من ازدواجية في المعايير تجاه قضايا التحرر العالمي.

أما القسم الثاني من العمل، فقد خصّص لدراسة حالة عملية "طوفان الأقصى" التي أطلقتها حركة حماس في 7 أكتوبر 2023، بوصفها تحوّلًا نوعيًا في مسار الصراع. تم تحليل السياق الزماني والسياسي للعملية، وأهدافها المعلنة وغير المعلنة، وردود الفعل العربية والدولية تجاهها، والتي أظهرت مرة أخرى انحياز الغرب وتبريره المطلق لجرائم الاحتلال، مقابل تجريم المقاومة وشيطنتها إعلاميًا وقانونيًا.

وفي الأخير أن ازدواجية الخطاب الغربي تجاه فلسطين تُضعف ثقة الشعوب في النظام الدولي، وتُعزّز خيار المقاومة كبديل استراتيجي عن مسار التسوية، الذي أثبت فشله في ظل ميزان قوى غير عادل ومنظومة سياسية لا تزال تؤمن بقوة الاحتلال أكثر من شرعية التحرر.

Abstract

This study explores the Palestinian resistance from both theoretical and practical perspectives, tracing its historical development, legal foundations, and the impact of Western policies. The first part examines the legitimacy of resistance under international law, including the UN Charter and human rights conventions. It presents the various forms of resistance adopted by Palestinians—popular, armed, cultural, and diplomatic—reflecting the movement's adaptability and strategic depth.

Furthermore, the work analyzes the roots of Western bias toward Israel, particularly in the United States and Europe. It highlights the influence of Christian Zionism, colonial legacies, and the role of powerful Zionist lobbies like AIPAC in shaping political and media narratives. These factors contribute to a persistent double standard, where Palestinian resistance is delegitimized while Israeli aggression is justified and supported.

The second part of the study focuses on the "Al-Aqsa Flood" operation launched by Hamas on October 7, 2023. It assesses the operation's political and military context, its declared and undeclared goals, and the international and Arab reactions. The findings reveal continued Western alignment with Israel, evident in military aid, diplomatic cover, and media campaigns that demonize the resistance and silence the Palestinian narrative.

Ultimately, the study concludes that Western double standards erode trust in the international order and reinforce resistance as a strategic response to an unjust political reality. In the absence of meaningful accountability and fair negotiation frameworks, resistance remains a legitimate and necessary path for the Palestinian people in their pursuit of freedom and dignity.

المحتوى	الصفحة
شكر وعرفان	
إهداء	
ملخص	
مقدمة	7_1
الفصل الأول: الإطار النظري والتحليلي للمقاومة الفلسطينية وسياسات الغرب	
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمقاومة والسياسات الدولية	10
المطلب الأول: مفهوم المقاومة في القانون الدولي والفقه السياسي	10
المطلب الثاني: أنواع المقاومة وأشكالها في السياق الفلسطيني	11
المطلب الثالث: مفهوم السياسات الغربية وتطور موقفها في الصراع العربي الإسرائيلي	13
المبحث الثاني: جذور الانحياز الغربي في الصراع الفلسطيني	15
المطلب الأول: الخلفيات التاريخية والدينية للسياسات الغربية	15
المطلب الثاني: دور اللوبيات الصهيونية في صياغة القرار الغربي	17
المطلب الثالث: ازدواجية المعايير في التعامل مع قضايا التحرك	20
المبحث الثالث: المقاومة الفلسطينية قبيل "طوفان الأقصى"	22
المطلب الأول: تطور فصائل المقاومة وأهدافها	22
المطلب الثاني: المواقف الغربية من المقاومة ما قبل 7 أكتوبر 2023	25
المطلب الثالث: توظيف المقاومة في الصراع الإقليمي والدولي	28
الفصل الثاني: دراسة حالة طوفان الأقصى والسياسات الغربية تجاهها	
المبحث الأول: العملية العسكرية طوفان الأقصى _ الخلفيات والسياقات	34
المطلب الأول: السياق الزمني والسياسي لطوفان الأقصى	34
المطلب الثاني: الأهداف المعلنة وغير المعلنة	36

المطلب الثالث: ردود الفعل الأولية على الصعيدين العربي والدولي	39
المبحث الثاني: المواقف والسياسات الغربية أثناء وبعد الطوفان الأقصى	42
المطلب الأول: الموقف الأمريكي والأوروبي من طوفان الأقصى	42
المطلب الثاني: الدعم العسكري والإعلامي لإسرائيل	45
المطلب الثالث: محاولات تجريم المقاومة وشيطنتها إعلاميا	50
المبحث الثالث: تحليل السياسات الغربية وانعكاساتها	53
المطلب الأول: قراءة نقدية للانحياز الغربي وتأثيره على التسوية	53
المطلب الثاني: تداعيات السياسات الغربية على الأمن والاستقرار في المنطقة	58
المطلب الثالث: أفاق المقاومة الفلسطينية في ظل الواقع الدولي الجديد	59
خاتمة	64
الملاحق	68
قائمة المراجع	73
فهرس المحتويات	84

مقدمة

شكّلت القضية الفلسطينية منذ نشأتها منتصف القرن العشرين محورًا مركزيًا في تفاعلات النظام الدولي، لما لها من أبعاد سياسية، أمنية، دينية وقانونية متشابكة. ولم تكن هذه القضية مجرد صراع حدود أو نزاع محلي، بل تحوّلت إلى قضية كونية تستدعي تدخلات القوى الكبرى، خاصة الغربية منها، في رسم معالمها وتوجيه مساراتها. وقد اقترنت هذه التدخلات غالبًا بانحياز واضح لإسرائيل، تجلى في دعم سياسي وعسكري وإعلامي ودبلوماسي واسع، ما أفرز واقعًا دوليًا مختلاً تهيمن فيه لغة القوة وتتراجع فيه مبادئ العدالة وحقوق الإنسان . تُعدّ المقاومة الفلسطينية، بجميع أشكالها، ردّاً مشروعاً ومُكتسبًا للشرعية بموجب القانون الدولي، لا سيما ما يتعلق بحق الشعوب في تقرير مصيرها ومقاومة الاحتلال. غير أن المواقف الغربية تجاه هذه المقاومة ظلّت تتسم بازدواجية صارخة، حيث تُكافأ إسرائيل على ممارساتها القمعية، وتُدان المقاومة بوصفها "إرهاباً"، متجاهلين السياق الاستعماري الذي يبرر وجودها .وقد شكّل هذا التناقض فجوةً عميقة بين المبادئ المعلنة للقوى الغربية وممارساتها الفعلية، ما يدفع إلى التساؤل حول حقيقة التزامها بالقيم الديمقراطية والحقوقية .

برزت عملية "طوفان الأقصى"، التي نفذتها كتائب القسام في 7 أكتوبر 2023، كأحد أبرز المنعطفات المفصلية في مسار المقاومة الفلسطينية، ليس فقط من حيث حجمها ونوعيتها، بل أيضًا من حيث ردود الأفعال الغربية التي كشفت حجم الانحياز للجانب الإسرائيلي، وتغافلت عن السياقات التراكمية التي سبقت العملية من حصار واعتداءات وتهويد. لقد فجّرت هذه العملية أسئلة سياسية واستراتيجية كبرى حول شكل النظام الدولي، ودور الفاعلين الغربيين في تأجيج الصراع بدل حله .إن اختيار "طوفان الأقصى" كنموذج تحليلي لا يأتي فقط بسبب ضخامته الميدانية، بل لأنه كشف عن عمق الانحياز البنيوي في السياسات الغربية، وأزاح الغطاء عن الخطاب المزدوج الذي يكرّس معايير غير متكافئة في التعامل مع القضايا التحررية. كما أظهر حجم الدور الذي تلعبه اللوبيات الصهيونية، ومؤسسات الإعلام الغربي في تشكيل وعي الجماهير وتشويه صورة النضال الفلسطيني.

وتسعى هذه المذكرة إلى تفكيك مواقف الدول الغربية من المقاومة، وتحليل الخلفيات التاريخية والدينية والسياسية لهذا الموقف، مع التركيز على السياق الذي شكّل الخلفية لعملية طوفان الأقصى. كما تهدف إلى

مساءلة الخطاب السياسي الغربي في ضوء المبادئ التي يدّعي تمثيلها، من خلال مقاربة علمية تجمع بين التحليل النظري والدراسة التطبيقية .ضمن هذا الإطار، جاء العمل موزعًا على فصلين يتناول الأول الإطار المفاهيمي والسياسي للمقاومة والسياسات الغربية، بينما يناقش الثاني تطورات "طوفان الأقصى" وتحليل ردود الفعل الغربية الرسمية والإعلامية. وقد تم توظيف مقاربات نظرية من الحقل الأكاديمي للعلاقات الدولية لفهم المواقف الغربية، خاصة الواقعية التي تركّز على المصلحة، والليبرالية التي تحلل دور المؤسسات، والبنائية التي تبرز أثر الخطاب والهوية.

أهمية الموضوع

برز أهمية هذا الموضوع في تزامنه مع لحظة سياسية مفصلية في تاريخ الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، حيث أثارت عملية "طوفان الأقصى" نقاشًا عالميًا واسعًا حول شرعية المقاومة وحدودها، وحول التواطؤ الدولي في استمرار الاحتلال. كما أن التناول العلمي لموضوع السياسات الغربية يكشف النقاب عن أحد أكثر الجوانب المسكوت عنها في تحليل العلاقات الدولية، وهو الانحياز البنيوي في صناعة القرار الدولي.

يُسهم هذا البحث في إثراء المكتبة العربية بدراسة منهجية عميقة توثق وتحلل حدثًا نوعيًا لم تُستكمل مخرجاته بعد. كذلك، فإن الربط بين النظرية والممارسة، وبين المبادئ والخطابات الغربية والمواقف الميدانية، يمنح العمل طابعًا نقديًا وتحليليًا يتيح فهماً معمقًا للأزمة الأخلاقية التي يعيشها النظام الدولي.

وتبرز أهمية الدراسة أيضًا في استشراف تداعيات المواقف الغربية على مستقبل القضية الفلسطينية، ومدى تأثيرها على موازين القوة والشرعية في الساحة الدولية.

أهداف الموضوع

- فهم السياق القانوني والسياسي للمقاومة في القانون الدولي والفقه السياسي.
- تحليل تطور السياسات الغربية تجاه المقاومة الفلسطينية.
- رصد وتحليل مواقف الدول الغربية من عملية "طوفان الأقصى."
- توضيح دور اللوبيات الصهيونية ووسائل الإعلام في تشكيل السياسات الغربية.

- إبراز التناقض بين المبادئ الغربية المعلنة وممارساتها الواقعية في القضية الفلسطينية .مساءلة الخطاب الحقوقي الغربي من خلال اختبار حقيقي في طوفان الأقصى.
- تفسير مواقف الغرب من خلال النظريات المختلفة للعلاقات الدولية.
- تقديم توصيات قد تسهم في تعديل الخطاب العربي تجاه هذه السياسات.
- تعميق الوعي الأكاديمي بقضايا التحرر الوطني وانعكاساتها الدولية.

أسباب اختيار الموضوع

تتلخص أسباب اختيار الموضوع في أسباب موضوعية وأسباب ذاتية والتي تتمثل فيما يلي:

_ أسباب موضوعية

تتعلق بأهمية الحدث المدروس وهو عملية "طوفان الأقصى" التي مثّلت تحولًا نوعيًا في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وكشفت بوضوح طبيعة الانحياز الغربي. كما يهدف الموضوع إلى سد فراغ بحثي في تحليل المواقف الغربية من المقاومة

_ أسباب ذاتية

فترتبط بقناعة الباحث بأهمية تناول القضايا العادلة في بعدها الدولي، والسعي لفهم آليات الهيمنة والتواطؤ الغربي عبر أدوات تخصص العلاقات الدولية، إضافة إلى التزام أخلاقي تجاه قضية شعب يواجه احتلالًا ممنهجًا.

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتفسير طبيعة السياسات الغربية تجاه المقاومة الفلسطينية من خلال تحليل المواقف الرسمية والخطابات الإعلامية حول عملية "طوفان الأقصى" كما تم توظيف المنهج التاريخي لتتبع تطور هذه السياسات وربطها بالسياق السياسي الراهن .واعتمدت الدراسة أيضًا على مقاربات نظرية في العلاقات الدولية

إشكالية الدراسة

رغم ما تدّعيه الدول الغربية من التزام بمبادئ حقوق الإنسان، والدفاع عن قيم الحرية وتقرير المصير، إلا أن مواقفها تجاه المقاومة الفلسطينية، خاصة بعد عملية "طوفان الأقصى"، كشفت عن انحياز بنيوي واضح للاحتلال الإسرائيلي. فقد تراوحت ردود الفعل الغربية بين الدعم العسكري والسياسي المباشر لإسرائيل، والتشكيك في شرعية المقاومة، وصولًا إلى مساهمتها في شيطنتها إعلاميًا ودبلوماسيًا .هذا التناقض في الخطاب والممارسة يطرح إشكالية مركزية مفادها:

إلى أي مدى تعكس السياسات الغربية تجاه المقاومة الفلسطينية – من خلال نموذج طوفان الأقصى – انحيازًا استراتيجيًا موجهًا؟ وكيف يمكن تفسير هذا الموقف في ضوء المبادئ المعلنة للقانون الدولي وحقوق الشعوب؟

تندرج ضمن الإشكالية، الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هو الإطار القانوني والسياسي لمفهوم المقاومة في السياق الفلسطيني؟
2. كيف تشكّلت السياسات الغربية تجاه المقاومة الفلسطينية تاريخيًا؟
3. ما هي الخلفيات الأيديولوجية والدينية والثقافية التي أسهمت في صياغة هذا الانحياز؟
4. كيف تجلّى الموقف الغربي من عملية "طوفان الأقصى" على المستويين السياسي والإعلامي؟
5. ما دور اللوبيات الصهيونية في توجيه القرار الغربي تجاه المقاومة؟
6. كيف تُسهم ازدواجية المعايير الغربية في إضعاف شرعية القانون الدولي؟
7. إلى أي حد يُعتبر دعم الغرب لإسرائيل عقبة أمام تحقيق العدالة في فلسطين؟

فرضيات الدراسة

1. المقاومة الفلسطينية تستند إلى شرعية قانونية دولية، غير أن الخطاب الغربي يعمد إلى تجريمها لتحقيق توازن لصالح إسرائيل.

2. المواقف الغربية من "طوفان الأقصى" تكشف عن ازدواجية معيارية في التعامل مع قضايا التحرر الوطني، مقارنة بحالات مشابهة كأوكرانيا.

3. الخلفيات الدينية والثقافية، إلى جانب مصالح اللوبيات الصهيونية، تؤثر بعمق في صياغة القرار الغربي تجاه القضية الفلسطينية.

4. الدعم العسكري والإعلامي الممنوح لإسرائيل يسهم في إدامة الاحتلال وعرقلة أي حلّ سياسي عادل.

5. ازدواجية المواقف الغربية تُضعف ثقة الشعوب بالقانون الدولي، وتُكرّس نظامًا دوليًا تحكمه القوة لا العدالة.

المقاربات النظرية

من أجل الإحاطة الشاملة بموضوع الدراسة، تم توظيف ثلاث مقاربات نظرية مركزية من حقل العلاقات الدولية، تُسهم كل منها في تقديم تفسير مختلف لأبعاد السياسات الغربية تجاه المقاومة الفلسطينية :

1. المقاربة الواقعية:(Realism)

تركز هذه النظرية على أن الفواعل الدولية، وعلى رأسها الدول، تتصرف وفق منطق المصلحة والقوة في بيئة دولية فوضوية، حيث لا مكان للاعتبارات الأخلاقية أو القانونية. ومن هذا المنطل، تفسر الواقعية الانحياز الغربي لإسرائيل بوصفه تعبيرًا عن تحالف استراتيجي يهدف إلى الحفاظ على التفوق الإسرائيلي كأداة لموازنة قوى إقليمية معادية لمصالح الغرب، خاصة في منطقة الشرق الأوسط .

2. المقاربة الليبرالية:(Liberalism)

على النقيض من الواقعية، ترى الليبرالية أن التعاون الدولي واحترام القانون والمؤسسات، يشكلان مدخلًا لضبط العلاقات الدولية. ورغم أن المواقف الغربية تدّعي الانطلاق من هذه المبادئ، إلا أن هذا البحث سيوظف

الليبرالية لتفكيك هذا الخطاب، وإظهار مدى تآكل الالتزام الغربي الحقيقي بحقوق الإنسان وشرعية مقاومة الاحتلال، خاصة حين تصطدم تلك المبادئ بمصالح الحلفاء .

3. المقاربة البنائية:(Constructivism)

تُعنى البنائية بتحليل تأثير الخطاب، والهوية، والأفكار الجماعية في تشكيل السياسة الدولية. وتُفيد هذه المقاربة في تفسير كيف تُبنى صورة المقاومة الفلسطينية في الوعي الغربي على أنها "إرهاب"، وكيف تؤثر الخطابات الإعلامية واللوبيات الثقافية في تشكيل المواقف من الصراع، بصرف النظر عن الوقائع القانونية أو الأخلاقية . إن اعتماد هذه المقاربات المتنوعة يسمح بفهم أعمق ومعالجة مركبة للمواقف الغربية، من خلال الجمع بين المصالح الواقعية، والبُنى المؤسسية، والأبعاد الإدراكية والرمزية التي تتقاطع في رسم السياسات تجاه المقاومة .

الدراسات سابقة

تستند هذه الدراسة إلى مجموعة من المؤلفات والأعمال المرجعية التي تناولت السياسات الغربية تجاه المقاومة الفلسطينية، خاصة في سياق الصراع العربي–الإسرائيلي، وذلك بهدف تأطير الموضوع ضمن الحقل الأكاديمي وتحقيق تراكب معرفي منضبط.

من أبرز الدراسات التي تم توظيفها في هذا السياق، كتاب محمد مشارقة "السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية"، الذي سلط الضوء على الانحياز الأمريكي البنيوي لإسرائيل، والضغوط المتكررة على الفلسطينيين أثناء المسارات التفاوضية .كما استعانت المذكرة بكتاب هاني المصري "التحولات الإقليمية وأثرها على المقاومة الفلسطينية"، والذي رصد العوامل الإقليمية التي ساهمت في تطور استراتيجيات المقاومة.

إضافة إلى ذلك، تم توظيف عمل خالد الحروب "الحركات الإسلامية الفلسطينية: رؤية استراتيجية"، لفهم الأبعاد الفكرية والتنظيمية لفصائل المقاومة، فضلًا عن مساهمات رشيد الخالدي في كتاب "الوسيط المنحاز: أمريكا وإسرائيل والفلسطينيون", الذي قدم نقدًا معمقًا للدور الأمريكي كطرف غير نزيه في عملية السلام.

أما على صعيد التحليل الإعلامي، فقد استُند إلى مرجع مي خالد "الإعلام والمقاومة في فلسطين", الذي ناقش دور الإعلام في تشكيل الرأي الغربي تجاه المقاومة.

كما اعتمدت الدراسة على تقارير بحثية حديثة من مراكز مثل المنتدى الاستراتيجي العربي ومركز الجزيرة للدراسات، خاصة تلك المتعلقة بعملية "طوفان الأقصى "وتحليل ردود الفعل الغربية عليها، وهي مصادر ورد ذكرها بوضوح في الفصل الثاني.

تُظهر هذه الدراسات أن موضوع السياسة الغربية تجاه المقاومة الفلسطينية قد تناولته بعض الأدبيات من زوايا مختلفة، لكنها لم تفرد حيزًا تحليليًا كافيًا لتفكيك الخطاب الغربي في سياق عملية طوفان الأقصى، ما يمنح هذه المذكرة أصالة وتميّزًا في تناولها الحدث كحالة تحليلية مركزية.

صعوبات الدراسة

واجهت الدراسة عدة تحديات من أبرزها:

ندرة الدراسات الأكاديمية المتخصصة حول عملية "طوفان الأقصى" باعتبارها حدثًا حديثًا نسبيًا. كما شكلت وفرة المصادر الإعلامية مقابل ضعف الدراسات العلمية صعوبة في التحقق من دقة المعطيات. أضيف إلى ذلك تشابك الخطاب السياسي والإعلامي الغربي، ووجود تناقضات داخل المواقف الغربية الرسمية، ما تطلّب جهدًا مضاعفًا في التحليل والتمييز بين المواقف المعلنة والممارسات الفعلية.

الفصل الأول

الإطار النظري والتحليلي للمقاومة الفلسطينية وسياسات الغرب

يعدّ موضوع المقاومة الفلسطينية واحدًا من أكثر القضايا حساسية وتعقيدًا في العلاقات الدولية المعاصرة، نظرًا لتداخل الأبعاد القانونية، السياسية، الدينية، والتاريخية فيها. وقد اكتسب هذا الموضوع أهمية متزايدة في ظل التحديات المستمرة التي تواجه الشعب الفلسطيني، لا سيما في ظل السياسات الغربية المنحازة للاحتلال الإسرائيلي، والتي تلعب دورًا مباشرًا في تشكيل مسار الصراع العربي–الإسرائيلي. ويأتي هذا الفصل ليُعالج الأسس النظرية والمفاهيمية المرتبطة بالمقاومة، من خلال تناول الأطر القانونية التي تُؤسّس لشرعية النضال الفلسطيني، بالإضافة إلى استعراض أشكال المقاومة وتطوّرها في السياق الفلسطيني.

كما يسلّط الفصل الضوء على السياسات الغربية المتبعة تجاه القضية الفلسطينية، مركّزًا على مواقفها التاريخية والراهنة، وما تنطوي عليه من انحيازات صريحة أو ضمنية تعيق فرص الوصول إلى تسوية عادلة. وفي هذا السياق، لا يمكن فهم موقع المقاومة الفلسطينية دون الغوص في تحليل السياسات الدولية، وخاصة تلك التي تصدر عن القوى الغربية المؤثرة في موازين النظام العالمي.

إن تناول الإطار النظري للمقاومة لا ينفصل عن تحليل الخلفيات التاريخية والدينية التي شكّلت مواقف الغرب من القضية الفلسطينية، والتي تُعدّ عاملاً رئيسًا في تبرير ممارسات الاحتلال وشرعنتها إعلاميًا وسياسيًا. ومن هذا المنطلق، يهدف هذا الفصل إلى وضع القارئ في صورة شاملة عن الجذور النظرية والتحليلية للمقاومة، بما يسمح ببناء فهم عميق لموقعها ضمن النظام الدولي المعاصر، ويفتح الباب أمام تحليل السياسات الغربية تجاهها في الفصول اللاحقة.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمقاومة والسياسات الدولية

المطلب الأول: مفهوم المقاومة في القانون الدولي والفقه السياسي

تُعد المقاومة من المفاهيم المركزية في الفقه السياسي والقانون الدولي، خاصة حين يتعلق الأمر بحق الشعوب في تقرير مصيرها والتحرر من الاحتلال. فقد نصَّت المواثيق الدولية، وعلى رأسها ميثاق الأمم المتحدة، على مبدأ حق الشعوب في مقاومة الاحتلال الأجنبي، واعتبرت ذلك من الحقوق غير القابلة للتصرف. ويُستند في ذلك إلى المادة الأولى من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، التي تؤكد على "حق الشعوب في تقرير مصيرها بحرية" [1].

تُعدّ المقاومة من المفاهيم الأساسية التي ارتبطت بالصراعات الدولية، خاصة تلك المتعلقة بحركات التحرر ومواجهة الاحتلال. من منظور القانون الدولي، تُعرَّف المقاومة بأنها «حق مشروع للشعوب الواقعة تحت الاحتلال أو الاستعمار في الدفاع عن نفسها واسترجاع سيادتها»، وقد أُقرّ هذا الحق ضمن قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، لاسيما القرار 1514 لسنة 1960 المتعلّق بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمَرة. ويرى العديد من الباحثين في القانون الدولي أن هذا الحق يستند إلى مبدأ تقرير المصير المكفول بموجب ميثاق الأمم المتحدة[2].

في السياق الفلسطيني، تُجسّد المقاومة فعلاً تحررياً يتنوع بين السياسي والدبلوماسي والمسلّح. وقد كفل القانون الدولي الإنساني، لا سيما اتفاقيات جنيف لعام 1949، مشروعية مقاومة الاحتلال بما فيها الكفاح المسلح، طالما التزم بالمبادئ العامة كتمييز الأهداف العسكرية وتجنب استهداف المدنيين[3] .

---

[1] خالد عبد الرحمن، القانون الدولي العام وحقوق الشعوب في مقاومة الاحتلال، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2017، ص. 56

[2] بن عبو، نوال. حق الشعوب في مقاومة الاحتلال بين الشرعية الدولية والإرهاب الدولي، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 1، كلية الحقوق، 2018، ص 35.

[3] أمينة خليل، القانون الدولي الإنساني وتطبيقاته في النزاع الفلسطيني الإسرائيلي، دار الكتب القانونية، بيروت، 2019، ص. 92

أما من الناحية الفقهية السياسية، فقد ناقش العديد من المفكرين العرب والغربيين مشروعية المقاومة باعتبارها وسيلة للرد على الظلم والاستعمار، ولا تخرج عن نطاق "العنف المشروع" في حالة غياب العدالة وغياب الإرادة الدولية. ويُعد المفكر الفرنسي فرانتز فانون من أبرز من دافعوا عن "عنف المستعمَر" بوصفه وسيلة للانعتاق والتحرر، وهو ما ينطبق بشكل واضح على الحالة الفلسطينية[1].

ومن هنا، فإن المقاومة في السياق الفلسطيني لا تُعد فقط حقاً، بل واجباً تفرضه معطيات الاحتلال المستمر، في ظل انسداد أفق الحلول السياسية، واستمرار الدعم الغربي للعدوان الإسرائيلي، وهو ما يمنح شرعية إضافية للمقاومة وفق القانون الدولي والأخلاقيات السياسية[2].

المطلب الثاني: أنواع المقاومة وأشكالها في السياق الفلسطيني

لقد تنوعت أشكال المقاومة الفلسطينية وتعددت بتعدد المراحل التي مر بها الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، حيث تكيفت المقاومة مع طبيعة العدو، والبيئة الجغرافية، والتحولات السياسية الإقليمية والدولية. ويمكن تصنيف المقاومة الفلسطينية إلى أربعة أنواع رئيسية: المقاومة الشعبية، المقاومة المسلحة، المقاومة السياسية والدبلوماسية، والمقاومة الثقافية والإعلامية، مع تداخلات بين هذه الأشكال في كثير من الأحيان.

1) **المقاومة الشعبية:** وهي من أقدم أشكال المقاومة وأكثرها استمرارية. ظهرت بشكل جلي منذ ثورة البراق عام 1929 وبلغت ذروتها في الانتفاضة الأولى عام 1987. تعتمد هذه المقاومة على وسائل سلمية مثل الإضرابات، والمظاهرات، والمقاطعة الاقتصادية، وبناء شبكات تعليمية وصحية بديلة عن تلك التي يسيطر عليها الاحتلال[3]. وقد ساهمت المقاومة الشعبية في حشد الدعم الدولي وتثبيت الرواية الفلسطينية في أذهان الشعوب.
2) **المقاومة المسلحة:** وهي التي ارتبطت تاريخياً بالكفاح المسلح ضد الاحتلال. بدأت بشكل منظم مع انطلاقة حركة فتح عام 1965، وبرزت بوضوح بعد نكسة 1967، حين سيطرت الفصائل على القرار

[1] فرانتز فانون، معذبو الأرض، ترجمة: سامي الدروبي، دار الفارابي، بيروت، 2004، ص. 89
[2] يوسف صبري، المقاومة والتحرر في القانون الدولي، دار الحكمة، عمان، 2020، ص. 103
[3] سعيد حمدان، الانتفاضة والمقاومة الشعبية الفلسطينية، دار الشروق، رام الله، 2005، ص. 66

الفلسطيني تشمل هذه المقاومة العمليات الفدائية، إطلاق الصواريخ، والاشتباكات المباشرة مع قوات الاحتلال.

تمارَس هذه المقاومة من قبل فصائل كحركة حماس، الجهاد الإسلامي، الجبهة الشعبية، وغيرها[1]. ورغم الجدل حول شرعية هذا الشكل من المقاومة، إلا أنه يعتبر من الحقوق المكفولة للشعوب تحت الاحتلال وفق القانون الدولي.

3) **المقاومة السياسية والدبلوماسية:** وهي شكل من أشكال المقاومة الناعمة التي بدأت تكتسب أهمية خاصة بعد إعلان الاستقلال عام 1988. تشمل هذه المقاومة التوجه إلى الأمم المتحدة، ومحكمة الجنايات الدولية، ومجلس حقوق الإنسان، سعياً للحصول على اعتراف دولي وإدانة جرائم الاحتلال[2]. ورغم الانتقادات التي تطال هذا المسار باعتباره بديلاً عن المقاومة المسلحة، فإنه يُعد مكمّلاً وليس بديلاً.

4) **المقاومة الثقافية والإعلامية:** والتي تُعدّ من أهم الأدوات الحديثة في الصراع مع الاحتلال، خصوصاً في ظل سيطرة الرواية الصهيونية على الإعلام العالمي. تعتمد هذه المقاومة على تعزيز الهوية الوطنية الفلسطينية، وتوثيق الجرائم الإسرائيلية، ومقاومة التطبيع، ونشر الأدب المقاوم، والسينما التوثيقية، إضافة إلى الإعلام الرقمي[3]. وقد أثبتت فعاليتها في تشكيل الرأي العام العالمي، لا سيما أثناء العدوانات الإسرائيلية المتكررة على غزة.

ولا بد من الإشارة إلى أن هذه الأشكال ليست منفصلة تماماً، بل كثيراً ما تتكامل في ما بينها. فالمقاومة الشعبية قد تواكبها مقاومة إعلامية، والمقاومة المسلحة قد تُبرر قانونياً من خلال جهود دبلوماسية. وهذا التكامل هو ما يمنح المقاومة الفلسطينية مرونة استراتيجية وقدرة على الاستمرار رغم التحديات السياسية والعسكرية والاقتصادية.

[1] محمود الزهار، المقاومة المسلحة في الفكر الفلسطيني المعاصر، دار الفكر، غزة، 2012، ص. 120

[2] نبيل شعث، الدبلوماسية الفلسطينية ومسارات التسوية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2019، ص. 89

[3] مي خالد، الإعلام والمقاومة في فلسطين، دار الطليعة، بيروت، 2020، ص. 144

إن تنوع المقاومة الفلسطينية بهذا الشكل يعكس ليس فقط تعدد الأدوات، بل أيضاً تطور الوعي السياسي الفلسطيني ومرونته في التفاعل مع المتغيرات، ما يجعل من التجربة الفلسطينية حالة خاصة في تاريخ حركات التحرر العالمي[1].

المطلب الثالث: مفهوم السياسات الغربية وتطور مواقفها في الصراع العربي الإسرائيلي

تمثل السياسات الغربية تجاه القضية الفلسطينية أحد أهم أبعاد الصراع، حيث ارتبط الموقف الغربي – لا سيما الأوروبي والأمريكي – بسياقات تاريخية واستراتيجية معقدة، جعلت من الغرب طرفًا غير محايد في النزاع العربي الإسرائيلي. ويمكن فهم هذه السياسات من خلال تتبع تطورها الزمني، وتحليل دوافعها السياسية، وموقعها في العلاقات الدولية.

من الناحية المفاهيمية، تُعَرَّف السياسات الغربية بأنها مجموع المواقف والإجراءات الدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية التي تتخذها الدول الغربية، خصوصًا الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي، في تعاملها مع القضية الفلسطينية والصراع مع إسرائيل. هذه السياسات لا تصدر عن فراغ، بل هي نتاج مصالح إستراتيجية مشتركة بين الغرب والدولة العبرية، خاصة في ما يتعلق بضمان التفوق الإسرائيلي وحماية النفوذ الغربي في الشرق الأوسط[2].

تاريخيًا، بدأت هذه السياسات تأخذ طابعًا منحازًا منذ وعد بلفور سنة 1917، الذي مثّل أول اعتراف رسمي غربي بحق اليهود في "وطن قومي" في فلسطين، رغم أن سكانها الأصليين كانوا من العرب الفلسطينيين. وقد تكرّس هذا الانحياز مع نهاية الحرب العالمية الثانية وإنشاء دولة إسرائيل سنة 1948، حيث سارعت القوى الغربية إلى الاعتراف بها ودعمها سياسيًا وعسكريًا[3].

[1] فهمي منصور، جدلية المقاومة والسياسة في فلسطين، دار الوراق، عمان، 2021، ص. 200

[2] إدوارد سعيد، قضية فلسطين، دار الآداب، بيروت، 1989، ص. 45

[3] إدوارد سعيد، المرجع السابق، ص. 50

في العقود التالية، تبلور الدعم الغربي في ثلاث مستويات: دبلوماسي، من خلال دعم إسرائيل في المحافل الدولية؛ وعسكري، من خلال تزويدها بالسلاح والتكنولوجيا؛ واقتصادي، من خلال ضخ المساعدات والمنح السنوية، خاصة من الولايات المتحدة الأمريكية، التي تُعتبر أكبر داعم لإسرائيل حتى اليوم[1].

تطورت السياسات الغربية بشكل لافت بعد نكسة 1967، حين احتلت إسرائيل الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة والجولان وسيناء. ورغم أن قرارات الأمم المتحدة طالبت إسرائيل بالانسحاب، إلا أن الدول الغربية – وخصوصًا الولايات المتحدة – تبنت خطابًا مزدوجًا: دعم لفظي لحل الدولتين، وتأييد فعلي لاستمرار الاحتلال، من خلال معارضتها أي إجراءات حقيقية لإدانة إسرائيل[2] .

وقد تكرّر هذا النهج خلال الانتفاضتين الفلسطينيتين، وفي الحروب المتكررة على غزة، حيث كان الموقف الغربي غالبًا ما يتجاهل جرائم الحرب المرتكبة ضد المدنيين الفلسطينيين، بل يبرّرها بـ"حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها"، في حين يُدان الفلسطينيون إذا لجؤوا إلى وسائل مقاومة مشروعة[3].

كما أن ما يُعرف بـ"السياسة الغربية المزدوجة" يتجلى في تعامل الغرب مع قضايا التحرر الأخرى، حيث يُحتفى بالمقاومة في أوكرانيا مثلًا، بينما تُجرَّم المقاومة الفلسطينية. هذا التناقض يُفسَّر غالبًا بتحالفات جيوسياسية، وضغط اللوبيات الصهيونية في مراكز صنع القرار الغربي، وأيضًا بسرديات تاريخية تبرر حماية "الدولة اليهودية" كتعويض عن محرقة الهولوكوست[4].

ورغم بعض التحولات الطفيفة في الخطاب الغربي، خاصة لدى بعض النخب الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني، فإن السياسات الرسمية ما زالت تصب في خانة دعم الاحتلال والتغطية على انتهاكاته، مما يخلق فجوة عميقة بين مبادئ حقوق الإنسان التي يتغنى بها الغرب، وممارساته الفعلية في فلسطين.

[1] جوزيف مسعد، الدولة اليهودية والسياسة الأمريكية، المركز العربي للأبحاث، بيروت، 2016، ص. 87

[2] جوزيف مسعد، نفس المرجع, ص93.

[3] فهمي منصور، المرجع السابق, ص. 233

[4] فهمي منصور، المرجع السابق، ص. 239

وبالتالي، فإن فهم هذه السياسات ضروري لتفسير السياق الدولي الذي تتحرك فيه القضية الفلسطينية، ولاستيعاب حجم التحديات التي تواجه أي محاولة لتحقيق العدالة، في ظل هيمنة قوى كبرى تعتبر إسرائيل شريكًا استراتيجيًا لا يمكن المساس به.

المبحث الثاني: جذور الانحياز الغربي في الصراع الفلسطيني

المطلب الأول: الخلفيات التاريخية والدينية للسياسات الغربية

ان السياسات الغربية خاصة تلك المتعلقة بالعالم الإسلامي نتاجا لتراكمات تاريخية ودينية وثقافية متجذرة في الوعي الجمعي الغربي، فمنذ الحروب الصليبية، ترسخت صورة الإسلامي ك "أخر" يمثل تهديدا حضاريا، مما أسهم في تشكيل توجهات سياسية قائمة على التوجس والتصادم, وقد تجلى هذا الإرث في السياسات الاستعمارية التي سعت الى فرض الهيمنة الثقافية والدينية على الشعوب المستعمرة تحت ذرائع "تمدينية" و "تحضيرية".

علاوة على ذلك فإن البعد الديني لم يقتصر على الجانب المسيحي فقط، بل شمل أيضا توظيف الدين كأداة للنفوذ الناعم, حيث سعت بعض الدول الغربية الى دعم جماعات دينية معينة لتحقيق مصالحها الإستراتيجية، مما أدى الى تعقيد المشهد السياسي في العديد من الدول الإسلامية[1].

يُعد الانحياز الغربي لإسرائيل في الصراع الفلسطيني من الظواهر التي لا يمكن فهمها دون العودة إلى جذور تاريخية ودينية عميقة. فالعلاقة بين الغرب والدولة العبرية ليست مجرد تحالف سياسي معاصر، بل تمتد إلى قرون من التفاعل الثقافي والديني والاستعماري الذي شكَّل وعي الغرب تجاه "أرض الميعاد" وفكرة "شعب الله المختار" في العقلية المسيحية الغربية.

من منظور ديني، نجد أن الموروث المسيحي الأوروبي لعب دورًا كبيرًا في تشكيل موقف الغرب من القضية الفلسطينية. فقد آمنت قطاعات واسعة من المسيحيين البروتستانت، خاصة في بريطانيا وأمريكا، بأن لليهود

[1] مركز المجدد للبحوث والدراسات. "البعد الديني كأحد مصادر النفوذ الناعمة في السياسة الخارجية الجزائرية"., تاريخ الاطلاع: 30_04_2025, الرابط . http// almojaded. Com

"حقًا إلهيًا" في أرض فلسطين، مستندين إلى نصوص من العهد القديم. وقد غذّت هذه الفكرة حركة "الصهيونية المسيحية"، التي طالبت منذ القرن الـ19 بعودة اليهود إلى فلسطين، تمهيدًا لـ"المجيء الثاني للمسيح" حسب اعتقاداتهم[1].

أما على المستوى التاريخي، فقد ارتبط تأسيس إسرائيل بمشروع استعماري غربي واضح المعالم. فمنذ نهاية الحرب العالمية الأولى، تعاملت بريطانيا مع فلسطين كموقع استراتيجي ضمن مستعمراتها، وقدّمت وعد بلفور عام 1917، الذي كان في جوهره تعبيرًا عن تواطؤ غربي في تمكين الحركة الصهيونية من إقامة كيان في فلسطين[2].

مع صعود النازية في أوروبا، ووقوع المحرقة ضد اليهود خلال الحرب العالمية الثانية، ازداد تعاطف الغرب – خاصة أمريكا – مع اليهود، وتحول إلى دعم مباشر لإنشاء وطن قومي لهم، رغم أن ضحايا الهولوكوست لم يكن العرب مسؤولين عنهم. وهكذا أصبح "الذنب التاريخي" مبررًا دائمًا لدعم إسرائيل سياسيًا وعسكريًا[3].

من جهة أخرى، فإن العلاقة بين الغرب وإسرائيل لا يمكن فصلها عن الحرب الباردة، حيث رأت الولايات المتحدة في إسرائيل حليفًا استراتيجيًا ضد النفوذ السوفيتي في الشرق الأوسط. وقد أصبحت إسرائيل "حاملة طائرات أمريكية لا تغرق" في المنطقة، بحسب توصيف هنري كيسنجر، مما عزّز الدعم الأمريكي غير المشروط لها[4].

كما لا يمكن إغفال دور الاستشراق في تشويه صورة العرب والفلسطينيين في الوعي الغربي، حيث صُوّر الشرقي كعدائي ومتخلف وعنيف، في مقابل "الإسرائيلي المتحضر"، مما مهّد نفسيًا وثقافيًا لتبرير السياسات المنحازة لإسرائيل[5].

[1] محمد السماك، الصهيونية المسيحية: الجذور والدور السياسي، دار الشروق، بيروت، 2000، ص. 31

[2] محمد السماك، المصدر نفسه، ص. 37

[3] نور الدين مصدق، إسرائيل والغرب: دراسة في تحالف المصالح والرموز، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2019، ص. 49

[4] نور الدين مصدق، المرجع السابق، ص. 54

[5] إدوارد سعيد، المرجع السابق، ص. 100

هذه الخلفيات مجتمعة – الدينية والتاريخية والثقافية – شكلت بنية تحتية للانحياز الغربي، ما تزال فاعلة حتى اليوم، وتُستحضر في كل مواجهة بين الفلسطينيين وقوات الاحتلال، لتبرير قمعهم وتبرئة المعتدي.

ولا يمكن تجاهل أثر الأدبيات الغربية التي صورت الصراع في فلسطين على أنه نزاع "بين حضارة وبربرية"، حيث يُنظر إلى الإسرائيلي كممثل للحضارة الغربية الحديثة، بينما يُختزل الفلسطيني في صورة الإرهابي أو المتطرف، وهي صورة غذّتها وسائل الإعلام الغربية منذ السبعينات، خاصة بعد بروز المقاومة الفلسطينية المسلحة كقوة فاعلة[1].

كما عززت منظمات دينية وسياسية غربية هذه التصورات، حيث مارست ضغوطًا ممنهجة على صناع القرار، مستندة إلى روايات توراتية تُضفي قداسة على الاحتلال وتُسقط أي شرعية على المطالب الفلسطينية. هذا ما خلق ما يُسمى بـ"التحالف المقدس" بين الكنيسة الإنجيلية الأمريكية والحركة الصهيونية[2]. وبالتالي، فإن الانحياز الغربي لم يكن وليد مصالح سياسية فحسب، بل تأسس على سرديات دينية واستعمارية راسخة، ما يجعله مركبًا ومعقدًا يصعب تفكيكه بمعزل عن خلفياته التاريخية العميقة.

المطلب الثاني: دور اللوبيات الصهيونية في صياغة القرار الغربي

تلعب اللوبيات الصهيونية دورًا محوريًا في توجيه القرار السياسي في الدول الغربية، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تُعدّ جماعة "إيباك" من أبرز هذه القوى التي تمارس ضغوطًا منظمة على المؤسسات التشريعية والتنفيذية بهدف دعم السياسات الإسرائيلية.

ويُظهر التحليل الواقعي للعلاقات الدولية أن هذه اللوبيات لا تتحرك من منطلق أخلاقي أو إنساني، بل تستند إلى حسابات القوة والتأثير والتمويل الممنهج ضمن شبكات المصالح الكبرى التي تربط السياسيين برجال الأعمال ووسائل الإعلام المؤثرة[3].

[1] جوديث باتلر، الفراغ الأخلاقي: السياسة والهوية والصراع العربي الإسرائيلي، دار نينوى، دمشق، 2017، ص. 64

[2] محمد السماك، المصدر السابق، ص. 42

[3] زيدان، أحمد. "تطور المفهوم الواقعي في العلاقات الدولية"، مجلة العلوم السياسية، العدد 12، جامعة بغداد، 2021، ص. 52.

وفي هذا السياق، تؤكد نسرين بن داود أن تأثير هذه اللوبيات يتعزز من خلال قدرتها على توجيه الرأي العام الغربي، عبر احتكار السرد الإعلامي وتوظيف أحداث العنف لإبراز صورة نمطية عن الفلسطينيين بوصفهم تهديدًا، وهو ما يخلق بيئة تسمح بتبرير الدعم الغربي المطلق لإسرائيل[1]

كما أن اللوبيات الصهيونية تتقن استخدام أدوات الضغط الناعمة مثل تمويل الحملات الانتخابية، وعقد المؤتمرات الدولية، وتوظيف الخبراء ضمن مراكز التفكير لتسويق مواقف سياسية تخدم أهدافها .ويذهب زيدان أحمد إلى أن هذه الجماعات تمثل امتدادًا لمفهوم "القوة الناعمة المركّزة" التي لا تعتمد على القهر المباشر، بل على بناء قناعات لدى صانع القرار داخل الدول الغربية، خاصة حين يتقاطع ذلك مع المصالح الأمنية والاقتصادية لتلك الدول في الشرق الأوسط[2]

لقد لعبت اللوبيات الصهيونية دورًا محوريًا في توجيه السياسات الغربية، لا سيما في الولايات المتحدة الأمريكية، نحو دعم غير مشروط لإسرائيل، وذلك من خلال شبكات ضغط منظمة وفعالة تستغل المناخ الديمقراطي والمؤسسات التمثيلية في الغرب. وتُعد منظمة "أيباك (AIPAC) "واحدة من أقوى جماعات الضغط الصهيونية في الولايات المتحدة، حيث تمارس تأثيرًا واسعًا على الكونغرس والبيت الأبيض عبر تمويل الحملات الانتخابية، والتأثير على صياغة السياسات الخارجية[3].

يتجلى هذا التأثير من خلال سنّ تشريعات داعمة لإسرائيل، ومناهضة للمقاومة الفلسطينية، كما حدث مع تمرير قانون "تايلور فورس" الذي يقيّد المساعدات الأمريكية للسلطة الفلسطينية. علاوة على ذلك، تقوم هذه الجماعات بحملات إعلامية مكثفة تهدف إلى شيطنة النضال الفلسطيني، وربطه بالإرهاب، مما يخلق رأيًا عامًا غربيًا منحازًا، يمهّد الطريق أمام صانعي القرار لتبرير سياساتهم[4].

[1] بن داود، نسرين. "تأثير التحالفات الدولية على التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط"، مجلة البحوث الدولية، المجلد 5، العدد 2، 2022، ص. 95.

[2] زيدان، أحمد. مرجع سابق، ص. 55.

[3] عبد الوهاب المسيري، الصهيونية والعنصرية، دار الفكر، دمشق، 2003، ص. 210

[4] نعوم تشومسكي، أوهام الشرق الأوسط، دار الكتاب العربي، بيروت، 2004، ص. 119

ولا يقتصر نشاط هذه اللوبيات على الجانب السياسي فقط، بل يمتد إلى المجالات الإعلامية والجامعية والثقافية، إذ يتم استهداف الأصوات المنتقدة لإسرائيل بحملات تشويه، أو اتهامها بـ"معاداة السامية". وقد وثّق العديد من الباحثين كيف يتم الضغط على أساتذة الجامعات والصحفيين والناشطين لمجرد تعاطفهم مع القضية الفلسطينية[1].

أما في أوروبا، وإن كان التأثير أقل من نظيره الأمريكي، إلا أن جماعات الضغط الصهيوني تمكّنت من بسط نفوذها داخل أحزاب كبرى، ومؤسسات إعلامية مؤثرة. ففي فرنسا وبريطانيا وألمانيا، لعبت هذه الجماعات دورًا في تبني سياسات داعمة لإسرائيل، خاصة بعد أحداث الانتفاضات الفلسطينية وتصاعد المقاومة المسلحة. كما ساهمت في استصدار قوانين تُجرّم مقاطعة إسرائيل وتعتبرها "معاداة للسامية"، وهو ما يُعد محاولة قانونية لتكميم الأفواه[2].

وقد أسهم هذا التأثير في تكوين "بيئة ضغط" غربية موالية تمامًا للرؤية الصهيونية، حيث تُحرّف الحقائق، وتُمنح إسرائيل حصانة دولية من أي محاسبة على جرائمها. وهذا يفسر المواقف الغربية المتواطئة أثناء العدوانات الإسرائيلية على غزة أو الضفة، حيث يُمنح الاحتلال حق "الدفاع عن النفس"، بينما تُدان المقاومة على أنها "إرهاب."

ويمكن القول إن النجاح الكبير لهذه اللوبيات يعود إلى تنظيمها العالي، واستراتيجيتها الإعلامية والسياسية، وتحالفها مع قوى دينية ومصلحية داخل الدول الغربية، إضافة إلى التغلغل في مراكز القرار ومراكز البحث[3].

إن هذا الدور الممنهج يعكس تزاوجًا بين المصالح الاقتصادية والعقائدية والإستراتيجية، ويجعل من اللوبيات الصهيونية فاعلاً أساسياً في معادلة الصراع العربي الإسرائيلي من الزاوية الغربية، الأمر الذي يُشكّل عائقًا كبيرًا أمام تحقيق أي عدالة للقضية الفلسطينية، أو تطبيق القانون الدولي في الصراع القائم.

[1] إدوارد سعيد، المرجع السابق, ص. 284

[2] محمد السماك، المرجع السابق, ص78

[3] إبراهيم الزبيدي، اللوبي الصهيوني والسياسة الأمريكية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012، ص. 93

المطلب الثالث: ازدواجية المعايير في التعامل مع قضايا التحرر

ان ازدواجية المعايير من أبرز سمات السياسات الغربية في تعاملها مع قضايا التحرر الوطني، إذ تكشف المواقف المتباينة والمتناقضة تجاه حركات التحرر في مناطق متعددة من العالم عن معايير مزدوجة تُوظف وفقًا للمصالح السياسية والاقتصادية، لا وفقًا لقواعد القانون الدولي أو مبادئ حقوق الإنسان.

فعندما يتعلق الأمر بشعوب تطالب بالتحرر من الاحتلال أو الاستعمار، كما هو الحال في فلسطين، نجد أن الخطاب الغربي يتحول إلى خطاب تشكيكي وعدائي، ينزع عن حركات المقاومة صفتها الشرعية، ويصنفها ضمن التنظيمات الإرهابية، حتى وإن كانت تمارس حقها المشروع في مقاومة الاحتلال كما نصت عليه المواثيق الدولية[1].

وفي المقابل، نجد دعمًا واضحًا ومباشرًا لحركات مماثلة في مناطق أخرى، كدعم الغرب لحركات انفصالية في أوروبا الشرقية أو تشجيع "الربيع العربي" حينما توافق مع مصالحه، ما يكشف عن الازدواجية في المفاهيم والمعايير الأخلاقية المستخدمة. فالمعيار ليس مبدأ الحق أو القانون، وإنما مدى توافق القضية مع السياسات والمصالح الغربية[2].

وقد تجلت هذه الازدواجية بوضوح في الموقف من القضية الفلسطينية، إذ في حين يُجرّم الغرب أي تحرك فلسطيني مسلح ضد الاحتلال، نجد في المقابل تفهماً وتعاطفًا مع مقاومة الشعب الأوكراني على سبيل المثال، بل ودعمًا سياسيًا وعسكريًا غير محدود له، رغم التشابه الكبير من حيث المعطى الجغرافي والسياسي – احتلال شعبٍ من طرف قوة خارجية – إلا أن المعيار الغربي هنا هو "الفاعل" وليس "الفعل"[3].

و تُعد ازدواجية المعايير من أبرز السمات التي تميز تعامل القوى الغربية مع قضايا التحرر في العالم، حيث يُلاحظ أن مواقف هذه الدول تتسم بالانتقائية، إذ تُدافع عن "الحرية" و"حقوق الإنسان" عندما تخدم مصالحها، بينما تتجاهل تلك المبادئ ذاتها حين تتعلق بشعوب تقاوم الاحتلال، كما هو الحال في القضية

[1] أنيس صايغ، الاستعمار والصهيونية والتحرر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1981، ص. 75

[2] هشام شرابي، النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي، دار الطليعة، بيروت، 1992، ص. 122

[3] نور الدين مصدق، المرجع السابق، ص. 99

الفلسطينية. وتُظهر التحليلات الأكاديمية أن هذا التناقض يعكس عمق ارتباط القرارات الغربية بالبُعد البراغماتي الذي يغلّب المصلحة القومية على الالتزامات الأخلاقية[1].

إن المواقف الغربية من الحروب في أوكرانيا مثلاً تُظهر تضامنًا واسعًا ودعماً علنيًا للمقاومة، في حين يُصنّف نضال الشعب الفلسطيني على أنه "إرهاب"، رغم تطابقه مع تعريفات الشرعية الدولية للمقاومة. وتوضح إحدى الدراسات الميدانية أن هذا التباين لا يعود فقط لاعتبارات استراتيجية، بل أيضًا لتأثير الإعلام واللوبيات الضاغطة التي تعيد تشكيل المفاهيم في الذهنية الغربية بما يخدم القوى الكبرى[2].

ويؤكد صاحب الرسالة أن هذه الازدواجية تُنتج هوّة بين مبادئ القانون الدولي وتطبيقاته الفعلية، ما يُضعف الثقة بالمنظومة الدولية ويغذي مشاعر الظلم لدى الشعوب التي تناضل من أجل الاستقلال والكرامة الوطنية[3]

لقد ساهمت هذه الازدواجية في تكريس صورة نمطية سلبية عن المقاومة الفلسطينية، وحرمت الشعب الفلسطيني من التعاطف الدولي الذي تحظى به شعوب أخرى تعاني ظروفًا مشابهة. بل إن بعض الدول الغربية وصلت إلى حد تجريم رفع علم فلسطين أو شعار "الحرية لفلسطين" في مظاهراتها، في حين سمحت برفع أعلام دول أخرى تخوض صراعات مماثلة، في تناقض صارخ مع مبادئ الديمقراطية وحرية التعبير التي تدعيها[4].

ومن الأمثلة الفاقعة على هذا التناقض، المواقف الغربية من العدوانات المتكررة على غزة، والتي عادةً ما تُبرر تحت ذريعة "حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها"، في تجاهل تام لحقوق الفلسطينيين في الدفاع عن أنفسهم ضد الاحتلال والقتل والتدمير الممنهج. وهو ما عبّر عنه العديد من النشطاء الغربيين أنفسهم، منتقدين هذا الكيل بمكيالين في الإعلام والسياسة على حد سواء[5].

---

[1] بوشامة، كريم. أثر التدخلات الغربية في القضية الفلسطينية: دراسة تحليلية. رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية، 2021، ص. 44.

[2] بوشامة كريم, المرجع السابق, ص47

[3] بوشامة كريم, نفس المرجع, ص50

[4] فواز طرابلسي، المقاومة في الفكر السياسي الغربي، دار الساقي، بيروت، 2005، ص. 63

[5] إدوارد سعيد، المرجع السابق، ص. 175

بل إن وسائل الإعلام الغربية، المدعومة من حكوماتها، تُمارس بدورها دورًا محوريًا في تكريس هذه الازدواجية، من خلال تحريف الحقائق وتبني الرواية الإسرائيلية بشكل شبه مطلق، بينما يتم تجاهل الرواية الفلسطينية أو التشكيك فيها، مما يسهم في تعزيز صورة مغلوطة لدى الرأي العام الغربي عن طبيعة الصراع وأطرافه[1].

ولا يقتصر الأمر على الجانب السياسي أو الإعلامي، بل يمتد أيضًا إلى مؤسسات العدالة الدولية، مثل المحكمة الجنائية الدولية، التي تتعامل بازدواجية صارخة في ملفات الانتهاكات، حيث تُفتح التحقيقات بسرعة عندما يتعلق الأمر بدول خصوم للغرب، بينما تُعرقل حينما يكون المتهم هو إسرائيل، رغم توفر الأدلة على جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية[2].

إن هذه الازدواجية تقوض مصداقية الخطاب الغربي حول الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتُسهم في زيادة الشعور بالظلم لدى شعوب العالم الثالث، وتضعف فرص الحلول السلمية للصراعات، لأنها تُظهر بوضوح أن النظام الدولي يخضع لقانون القوة وليس لقوة القانون.

إذن فإن فهم ازدواجية المعايير في السياسات الغربية يُعد شرطًا أساسيًا لفهم تعثر مسارات التسوية في القضية الفلسطينية، كما أنه يكشف عن الطابع السياسي البراغماتي للخطاب الحقوقي الغربي، والذي يستخدم الحقوق أداة ضغط لا مبدأ إنصاف.

المبحث الثالث: المقاومة الفلسطينية قبيل "طوفان الأقصى"

المطلب الأول: تطور فصائل المقاومة وأهدافها

شهدت المقاومة الفلسطينية تطورًا كبيرًا منذ بداية الاحتلال الصهيوني، حيث انتقلت من مظاهر شعبية بسيطة إلى تنظيمات عسكرية وسياسية محكمة، اتخذت أشكالًا متعددة استجابةً للتحولات السياسية والميدانية التي مرت بها القضية الفلسطينية. وتُعد فصائل المقاومة تعبيرًا حيًّا عن نضال الشعب الفلسطيني المتواصل من

[1] نعوم تشومسكي، المرجع السابق, ص83

[2] رشاد عبد القادر، العدالة الدولية والانتقائية السياسية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2016، ص. 134

أجل التحرير وتقرير المصير، وقد تعددت هذه الفصائل وتباينت من حيث الأيديولوجيا والأهداف ووسائل النضال.

بدأت البوادر الأولى للمقاومة المنظمة مع ظهور منظمة التحرير الفلسطينية في ستينيات القرن الماضي، والتي مثلت الإطار السياسي الجامع لمختلف الفصائل، أبرزها حركة فتح التي قادت العمل المسلح من خلال انطلاق الكفاح المسلح سنة 1965، وكانت تهدف إلى تحرير فلسطين من النهر إلى البحر، متبنية بذلك الخط الثوري العروبي القومي[1].

وفي سبعينيات القرن الماضي، ظهرت فصائل ذات توجهات يسارية، مثل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، التي اعتبرت المقاومة جزءًا من حركة تحرر عالمية ضد الإمبريالية، وقد ركزت هذه الفصائل على النضال المسلح، لكنها واجهت تحديات عدة بسبب تعقيدات البيئة الإقليمية والدولية[2].

أما في نهاية الثمانينات، فقد شهدت المقاومة تحولًا استراتيجيًا مع اندلاع الانتفاضة الأولى عام 1987، والتي ساهمت في بروز فصائل ذات طابع إسلامي، أبرزها حركة المقاومة الإسلامية "حماس"، التي أُسست على خلفية فكر الإخوان المسلمين، وجعلت من المقاومة المسلحة خيارًا استراتيجيًا إلى جانب العمل الاجتماعي والدعوي[3].

وقد تبعتها حركة الجهاد الإسلامي، التي اعتمدت نفس المسار المقاوم مع تركيز أكبر على البعد الديني والاستشهادي[4].

وفي بداية الألفية الثالثة، خاصة بعد انتفاضة الأقصى عام 2000، تطورت القدرات العسكرية للفصائل، إذ ظهرت كتائب عز الدين القسام، وسرايا القدس، وكتائب الأقصى وغيرها، وقد اعتمدت هذه الأذرع على

[1] وليد عبد الحي، الحركة الوطنية الفلسطينية 1964-1984، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986، ص. 34

[2] ماهر الشريف، المسألة الفلسطينية في فكر اليسار الفلسطيني، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2004، ص. 61

[3] ياسر الزعاترة، حماس: من المساجد إلى السلطة، دار الشروق، عمان، 2008، ص. 27

[4] فتحي الشقاقي، الطريق إلى القدس، دار الجهاد، دمشق، 1994، ص. 44

تطوير التصنيع العسكري المحلي، وحرب الأنفاق، والصواريخ بعيدة المدى، مما أحدث نقلة نوعية في ميزان الردع مع الاحتلال[1].

كما أن الأهداف الاستراتيجية لهذه الفصائل قد تطورت تبعًا للواقع السياسي، فبعد أن كانت المقاومة تهدف إلى تحرير فلسطين كاملة، أصبحت بعض الفصائل تتبنى فكرة الدولة على حدود 1967 كمرحلة أولى، في حين حافظت فصائل أخرى على نهج التحرير الشامل، رافضة أي تسوية مع الاحتلال[2] .

ولا يمكن تجاهل دور التحولات الإقليمية والدولية في صياغة هذه الأهداف، إذ دفعت اتفاقيات أوسلو عام 1993 بعض الفصائل إلى إعادة تقييم مواقفها، حيث انخرطت فتح في مسار تفاوضي، بينما رفضته حماس والجهاد الإسلامي، معتبرين إياه تفريطًا بالحقوق الثابتة[3].

ومع صعود محور المقاومة في المنطقة، لا سيما الدعم الإيراني والسوري لبعض فصائل المقاومة، ظهرت تحالفات جديدة دعمت البنية التحتية للمقاومة من حيث التسليح والتدريب، مما عزز من قدراتها على الصمود في وجه الحروب المتكررة على غزة[4] .

ورغم تعدد الفصائل واختلاف أيديولوجياتها، فإنها تجتمع على عدة أهداف مركزية، أهمها: مقاومة الاحتلال، تحرير الأسرى، منع تهويد القدس، والتصدي للمشاريع الاستيطانية، بالإضافة إلى الحفاظ على الهوية الوطنية الفلسطينية، ورفض التطبيع مع الاحتلال[5].

وفي السنوات الأخيرة، بدأت تظهر بوادر تنسيق بين بعض هذه الفصائل، لا سيما في ظل الضغوط السياسية والاقتصادية، وهو ما تجلى في غرفة العمليات المشتركة التي قادت بعض جولات التصعيد، خصوصًا خلال العدوانات المتكررة على قطاع غزة، وهو ما يعكس نضوجًا نسبيًا في الرؤية الموحدة تجاه الاحتلال[6].

---

[1] مصطفى اللداوي، المقاومة الفلسطينية: تطور التكتيك وتحديات الاستمرار، دار الهدى، غزة، 2015، ص. 118

[2] عزام التميمي، حماس: فكر وتجربة، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2012، ص. 86

[3] عبد الستار قاسم، اتفاق أوسلو: الخلفيات والنتائج، دار الشروق، عمان، 2001، ص. 55

[4] هاني المصري، التحولات الإقليمية وأثرها على المقاومة الفلسطينية، مركز الأبحاث الفلسطينية، بيروت، 2020، ص. 93

[5] خالد الحروب، الحركات الإسلامية الفلسطينية: رؤية استراتيجية، دار الساقي، بيروت، 1998، ص. 112

[6] أحمد أبو مطر، الوحدة الوطنية والمقاومة الفلسطينية، دار القدس، رام الله، 2022، ص. 67

إن تطور فصائل المقاومة يعكس حيوية الشعب الفلسطيني وإصراره على النضال، رغم كل التحديات، كما يعكس ديناميكية التفاعل مع محيطه الإقليمي والدولي، ما يجعل المقاومة أحد أهم العناصر في فهم الواقع الفلسطيني وآفاق الصراع.

المطلب الثاني: المواقف الغربية من المقاومة ما قبل 7 أكتوبر 2023

عرفت المواقف الغربية اتجاه المقاومة الفلسطينية قبل السابع من أكتوبر 2023 حالة من التحيّز المؤسسي والسياسي الواضح لصالح إسرائيل، حيث اتسمت السياسات الأوروبية والأمريكية بازدواجية المعايير في تطبيق قواعد القانون الدولي. ورغم أن مواثيق الأمم المتحدة، وتحديدًا المادة 51 من الميثاق، تكفل حق الشعوب في الدفاع عن نفسها ضد الاحتلال، إلا أن هذه الحقوق غالبًا ما يتم تجاهلها عند الحديث عن المقاومة الفلسطينية[1].

فعلى سبيل المثال، تصنف الولايات المتحدة الأمريكية حركتي حماس والجهاد الإسلامي ضمن "المنظمات الإرهابية"، متجاهلة سياق الاحتلال الطويل والإجراءات الاستعمارية المفروضة على الشعب الفلسطيني[2].

في المقابل، لم تُصدر الإدارات الأمريكية المتعاقبة أي إدانة لسياسات الاستيطان أو الحصار المفروض على غزة، بل استمرت في دعم إسرائيل عسكريًا وماليًا، حيث بلغت المساعدات السنوية لإسرائيل حوالي 3.8 مليار دولار بموجب مذكرة التفاهم الموقعة عام 2016[3]

أما الاتحاد الأوروبي، فرغم تبنيه خطابًا أكثر "توازنًا"، إلا أنه لا يختلف في الجوهر، حيث يطالب الفلسطينيين بالتهدئة دون ممارسة ضغط حقيقي على إسرائيل لوقف الانتهاكات، بل يربط غالبًا المساعدات المالية للسلطة الفلسطينية بشروط سياسية وأمنية[4]

[1] الأمم المتحدة. ميثاق الأمم المتحدة. المادة 51، نيويورك، الأمم المتحدة، 1945.

[2] وزارة الخارجية الأمريكية. قائمة المنظمات الإرهابية الأجنبية. واشنطن، 2022.

[3] وزارة الخارجية الأمريكية. مذكرة التفاهم حول المساعدات الأمنية لإسرائيل 2019–2028. واشنطن، مكتب الشؤون السياسية والعسكرية، 2016.

[4] لمفوضية الأوروبية. تقرير التمويل الأوروبي لفلسطين 2022. بروكسل، الاتحاد الأوروبي، 2022.

تؤكد تقارير مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة أن السياسات الغربية تجاه المقاومة الفلسطينية تُعد إخلالًا بالتزامات الدول وفق اتفاقيات جنيف الرابعة التي تنص على حماية المدنيين تحت الاحتلال، وتعتبر المقاومة المسلحة "شرعية" في حالات الاحتلال العسكري المطوّل[1].

اتسمت المواقف الغربية تجاه المقاومة الفلسطينية، قبل 7 أكتوبر 2023، بالتذبذب والانحياز الواضح لصالح إسرائيل، رغم الخطاب الغربي الرسمي الذي يروج لحقوق الإنسان والحرية وحق الشعوب في تقرير المصير. فقد تباينت درجات هذا الانحياز باختلاف الإدارات السياسية الحاكمة في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، إلا أن الثابت في الموقف الغربي هو رفض أي شكل من أشكال المقاومة المسلحة ووصمها بالإرهاب، حتى لو كانت هذه المقاومة تمارس ضد احتلال عسكري استيطاني معترف به دوليًا.

لقد سعت الحكومات الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، إلى تصوير المقاومة الفلسطينية – لا سيما الفصائل الإسلامية – كخطر يهدد الأمن الإقليمي والدولي. وظهر هذا التوجه منذ تصنيف حركتي حماس والجهاد الإسلامي ضمن "قوائم الإرهاب" في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وهو ما كان له انعكاسات خطيرة على شرعية هذه الفصائل ومجال تحركها الدبلوماسي والسياسي[2].

وتعزز هذا الموقف بعد تصاعد العمليات الاستشهادية في بداية الألفية، حيث لم تفرق المواقف الغربية بين استهداف جنود الاحتلال والمستوطنين، وبين الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على المدنيين الفلسطينيين، في انتهاك صارخ لمبدأ الحياد والمساواة في القانون الدولي الإنساني[3].

كما تبنت المؤسسات الغربية، ولا سيما الإعلام الغربي، خطابًا مُنمّطًا يُجرد الفلسطيني من إنسانيته، ويصوّر المقاومة على أنها "عنف غير مبرر"، دون التطرق إلى السياق الاحتلالي والعدواني الإسرائيلي، مما عمق الصورة النمطية السلبية تجاه الشعب الفلسطيني بشكل عام[4].

---

[1] مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. التقرير السنوي حول حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة. الدورة 49، جنيف، 2022، فقرة 34.

[2] نواف الزرو، التواطؤ الغربي مع الاحتلال الإسرائيلي، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، 2018، ص. 51

[3] سلمان أبو ستة، النكبة والمقاومة: قراءة في المواقف الدولية، مركز العودة الفلسطيني، لندن، 2015، ص. 84

[4] إدوارد سعيد، المرجع السابق، ص. 23

وعلى الصعيد السياسي، كانت الولايات المتحدة، ومن ورائها أوروبا، ترفض أي اعتراف دولي بحركة حماس، حتى بعد فوزها في انتخابات 2006، رغم اعتراف المجتمع الدولي بنزاهة العملية الانتخابية. وقد اشترطت الرباعية الدولية الاعتراف بإسرائيل ونبذ "العنف" كشرط للتعامل مع أي حكومة تشارك فيها حماس، في سابقة لا تنسجم مع قواعد الديمقراطية[1].

أما على مستوى الدعم العسكري والسياسي، فقد استمرت الحكومات الغربية في تزويد إسرائيل بالسلاح والغطاء الدبلوماسي، حتى في أقسى ظروف العدوان على غزة، كما حصل في حروب 2008، و2012، و2014، حيث امتنعت الولايات المتحدة عن إدانة إسرائيل في مجلس الأمن، في حين كانت الدول الأوروبية تبرر عدوانها بأنه "دفاع عن النفس"[2].

في المقابل، كانت أي محاولة فلسطينية لنقل الملف إلى المؤسسات الدولية، مثل محكمة الجنايات الدولية، تُواجه بضغوط هائلة من القوى الغربية، خشية محاسبة الاحتلال على جرائمه. كما فُرضت عقوبات سياسية ومالية على السلطة الفلسطينية عقب انضمامها لاتفاقيات دولية تسمح لها بملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين[3].

وحتى في المسارات التفاوضية، كانت الإدارات الغربية تمارس ضغوطًا دائمة على الفلسطينيين من أجل تقديم تنازلات، في مقابل ضمان أمن إسرائيل، دون تقديم ضمانات جدية لحقوق الفلسطينيين الأساسية. وهو ما أفقد العملية التفاوضية مصداقيتها في الشارع الفلسطيني[4].

وفي السنوات التي سبقت عملية "طوفان الأقصى"، تصاعدت الاعتداءات الإسرائيلية في القدس والمسجد الأقصى، دون أن تلقى ردودًا غربية مؤثرة، رغم انتهاك حرية العبادة، والاقتحامات المتكررة، وتهجير الفلسطينيين في الشيخ جراح وسلوان. وقد اكتفت الدول الغربية ببيانات قلق ودعوات للتهدئة دون مساءلة فعلية للجانب الإسرائيلي[5].

---

[1] نور مصالحة، سياسات الغرب في الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة، دار الشروق، عمان، 2010، ص. 117

[2] محمد مشارقة، السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2009، ص. 98

[3] محمود محارب، الدور الأمريكي في تعطيل العدالة الدولية للقضية الفلسطينية، مركز دراسات الشرق، دمشق، 2016، ص. 63

[4] رشيد الخالدي، الوسيط المنحاز: أمريكا وإسرائيل والفلسطينيون، دار الفارابي، بيروت، 2012، ص. 76

[5] طارق متري، القدس بين القانون الدولي والتخاذل الدولي، دار الأمة، بيروت، 2020، ص. 39

إن مجمل المواقف الغربية قبل 7 أكتوبر 2023 تظهر نمطًا واضحًا من الانحياز، والتجاهل المتعمد للحق الفلسطيني في المقاومة، وتكرّس سياسة "الكيل بمكيالين"، حيث يُمنح الاحتلال حق الدفاع عن النفس، بينما يُجرم الفلسطيني من أبسط أشكال الرد المشروع على الانتهاكات المتكررة، وهو ما أدى إلى تعاظم الغضب الشعبي الفلسطيني والعربي، ومهد لردود فعل نوعية لاحقًا.

المطلب الثالث: توظيف المقاومة في الصراع الإقليمي والدولي

شهدت المقاومة، وخاصة في السياق الفلسطيني، تحولات في وظيفتها السياسية والاستراتيجية، إذ لم تعد مجرد فعل تحرري محلي، بل أصبحت ورقة تستثمرها قوى إقليمية ودولية ضمن صراعات النفوذ وإعادة تشكيل موازين القوى. فقد وظّفت بعض الدول الإقليمية فصائل المقاومة كأدوات ضغط في ملفات تفاوضية لا علاقة لها مباشرة بالقضية الفلسطينية، كما هو الحال في التوترات الإيرانية الأمريكية أو في العلاقة بين محور المقاومة وإسرائيل. وهذا التوظيف يضعف في بعض الأحيان صدقية الخطاب التحرري ويزجّ بالقضية في معادلات أمنية تخدم مصالح خارجية أكثر مما تخدم الشعب الواقع تحت الاحتلال, و في السياق الدولي، تتعامل القوى الكبرى مع المقاومة بازدواجية واضحة، فهي تصفها بالإرهاب حين تهدد مصالح حلفائها، بينما تغض الطرف أو تدعم مقاومات أخرى حين تكون موجّهة ضد خصومها. هذه التناقضات تكشف عن الطابع البراغماتي للسياسة الدولية الذي يفرغ مفاهيم الشرعية من مضامينها الأخلاقية، ويحوّل المقاومة إلى أداة قابلة للتطويع في لعبة توازنات معقّدة[1].

ضحت المقاومة الفلسطينية، لاسيما في العقدين الأخيرين، أحد أبرز عناصر التأثير في معادلات الصراع الإقليمي والدولي. ولم تعد المقاومة مجرد رد فعل شعبي على الاحتلال الإسرائيلي، بل تحولت إلى ورقة جيوسياسية تُوظَّف في الصراعات الكبرى بين القوى الإقليمية والدولية، سواءً في إطار دعمها أو في سياق محاولات احتوائها أو تشويهها.

ففي السياق الإقليمي، ترتبط المقاومة الفلسطينية بعلاقات متشابكة ومعقدة مع دول كمصر، إيران، سوريا، قطر، وتركيا. إذ تنظر بعض هذه الدول إلى المقاومة كجزء من مشروعها الإقليمي في مواجهة الهيمنة الإسرائيلية

[1] بوعافية، عبد القادر. السياسة الدولية والقضية الفلسطينية: دراسة في التحولات الإقليمية والدولية. دار خيال للنشر، الجزائر، 2020، ص. 122.

والغربية، بينما تتعامل معها أخرى كتهديد محتمل لأمنها الداخلي أو لتوازناتها الخارجية، ما جعل المقاومة دائمًا في حالة تأرجح بين الاحتضان والممانعة[1].

أصبحت المقاومة أداة ذات أبعاد متعددة في العلاقات الدولية، حيث تلجأ بعض الأنظمة السياسية إلى دعمها أو إعلان تبني خطابها من أجل تعزيز شرعيتها الداخلية أو تحسين موقعها التفاوضي خارجيًا. ويشير بوعافية إلى أن "القوى الإقليمية، خاصة تلك التي تواجه عزلة دولية أو حصارًا سياسيًا، تميل إلى استثمار ورقة المقاومة كوسيلة لمراكمة أوراق القوة، لا عن قناعة بحقوق الشعوب في التحرر، بل كجزء من استراتيجيات الردع المتبادل .هذا التوجه يؤدي في أحيان كثيرة إلى إخضاع القرار المقاوم لحسابات إقليمية ضيقة، تُعرقل أحيانًا وحدة الصف الوطني الفلسطيني وتُحدث انقسامات داخلية تؤثر في فعالية المشروع التحرري. كما أن توظيف المقاومة في سياقات إقليمية غير منسجمة مع طبيعة الصراع الفلسطيني يضعف مصداقية النضال ويشوّش على الرواية الفلسطينية أمام الرأي العام الدولي، خصوصًا في ظل الهيمنة الإعلامية للقوى الغربية[2].

وقد برز التوظيف السياسي للمقاومة من خلال الدعم الإيراني الواضح لبعض فصائل المقاومة، وخصوصًا حركتي حماس والجهاد الإسلامي، حيث أضحت المقاومة جزءًا من محور "الممانعة" الذي تقوده طهران، في مواجهة المحور الأمريكي الإسرائيلي الخليجي. هذا التموضع أكسب المقاومة قدرًا من الدعم العسكري والمالي، لكنه في الوقت نفسه عرّضها لمحاولات تشويه باعتبارها "أداة" في صراع إقليمي لا يخدم بالضرورة القضية الفلسطينية[3].

على الجانب الآخر، سعت إسرائيل إلى استثمار عمليات المقاومة لتبرير تحالفاتها الإقليمية، خاصة في إطار "اتفاقيات التطبيع" مع بعض الأنظمة العربية، التي رُوّج لها على أنها ضرورية لمواجهة "التهديد المشترك" المتمثل في حركات المقاومة المرتبطة بمحور إيران. وقد استُخدمت الهجمات الصاروخية من غزة كذريعة لبناء جبهة عربية إسرائيلية موحدة تُواجه ما سُمّي بـ"الخطر الشيعي"، متجاهلة حقيقة الاحتلال باعتباره السبب الجذري للصراع[4].

---

[1] بسام الصالحي، فلسطين في السياسات الإقليمية: بين الدعم والاستثمار، المركز العربي للأبحاث، بيروت، 2019، ص. 104

[2] بوعافية، عبد القادر, الرجع السابق, ص123

[3] سعيد عريقات، المقاومة الفلسطينية في معادلة الشرق الأوسط الجديد، دار الرافدين، بغداد، 2018، ص. 89

[4] عبد الرحمن الحاج، التطبيع والمقاومة: قراءة في السياق السياسي العربي، دار الفكر المعاصر، بيروت، 2020، ص. 115

في السياق الدولي، يُلاحظ أن الدول الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة، عملت على تصنيف فصائل المقاومة ضمن قوائم الإرهاب، ليس فقط لدعم إسرائيل، بل أيضًا في إطار رؤيتها الأوسع لمفهوم "الأمن العالمي" ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001. وتم بذلك ربط المقاومة بالإرهاب العابر للحدود، وهو ما قيّد حركتها دبلوماسيًا وأعاق إيصال صوتها في المحافل الدولية[1].

ومع تصاعد الدور الروسي والصيني في النظام الدولي، بدأت المقاومة تحظى بمساحات أوسع من الدعم الرمزي أو السياسي، حيث استخدمت موسكو وبكين ملف القضية الفلسطينية للرد على الغرب واتهامه بازدواجية المعايير، خصوصًا بعد الحرب في أوكرانيا. وقد دعمت بعض المواقف الروسية، في مجلس الأمن، حق الفلسطينيين في مقاومة الاحتلال، ما أضفى بعدًا دوليًا جديدًا للصراع[2].

كما أن الإعلام الدولي شهد انقسامًا واضحًا في تغطيته لملف المقاومة، إذ احتكرت المؤسسات الغربية الكبرى الرواية الإسرائيلية، فيما بدأت بعض المنصات العالمية البديلة والمنظمات الحقوقية تكشف الجرائم الإسرائيلية وتدافع عن شرعية المقاومة، الأمر الذي ساهم في تحوّل تدريجي للرأي العام العالمي لصالح الفلسطينيين، خاصة بعد الأحداث الكبرى كحرب مايو 2021[3].

إن المقاومة الفلسطينية، في جوهرها، حركة تحرر مشروعة، لكن توظيفها في الصراعات الإقليمية والدولية فرض تحديات متزايدة على قيادتها، وأحيانًا حدّ من استقلالية قرارها السياسي. كما جعلها عرضة لحملات تجريم وتشويه متكررة من قبل خصومها الذين يسعون لربطها بأجندات لا تخدم القضية الفلسطينية[4].

في المقابل، لا يمكن إنكار أن هذا التوظيف، في بعض السياقات، وفّر أدوات ضغط استراتيجية على الاحتلال الإسرائيلي، خصوصًا عندما تزامن مع دعم شعبي عربي ووعي دولي متزايد بشرعية نضال الشعب الفلسطيني، ما يجعل من الضروري أن تُعيد فصائل المقاومة صياغة علاقتها بالقوى الإقليمية والدولية، بما يضمن الحفاظ على استقلالية القرار الفلسطيني أولًا، والتموضع في سياق يخدم القضية، لا يستنزفها.

---

[1] ريتشارد فولك، القانون الدولي والقضية الفلسطينية، ترجمة: أحمد عبد المجيد، دار الجمل، بيروت، 2014، ص. 151

[2] د. خليل شاهين، التوازنات الدولية والقضية الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2022، ص. 78

[3] نهلة عبدو، صورة المقاومة في الإعلام الغربي، المركز الفلسطيني للإعلام، غزة، 2021، ص.

[4] عبد الله الحوراني، المقاومة بين المشروع الوطني والتوظيف السياسي، دار الفجر، القاهرة، 2017، ص. 131

يكشف الفصل الأول عن الإطار المفاهيمي والقانوني للمقاومة الفلسطينية، مؤكدًا على مشروعيتها وفقًا للقانون الدولي ومواثيق حقوق الإنسان، خاصة في ظل استمرار الاحتلال وغياب أي حلول سياسية عادلة. وقد تمّ التطرق إلى أشكال المقاومة الفلسطينية المتعددة، من الشعبية إلى المسلحة، مرورًا بالسياسية والدبلوماسية والثقافية، حيث أظهرت التجربة الفلسطينية قدرة على التكيّف والتنوع في أدوات النضال. كما تناول الفصل بالتحليل مفهوم السياسات الغربية، مبينًا أنها ليست مواقف معزولة، بل نتاج لتراكمات تاريخية ودينية واستراتيجية جعلت من الغرب، ولا سيما الولايات المتحدة، طرفًا منحازًا لإسرائيل.

وسلط الفصل الضوء على الخلفيات الفكرية والثقافية لهذا الانحياز، بما في ذلك الدور الكبير للتيارات المسيحية الصهيونية، وتأثير اللوبيات الصهيونية في صناعة القرار السياسي الغربي، وخاصة في الولايات المتحدة. كما تم التطرق إلى ظاهرة ازدواجية المعايير في الخطاب الغربي، حيث تُجرَّم المقاومة الفلسطينية في حين يُحتفى بمقاومات أخرى مشابهة في السياق الدولي.

ويخلص الفصل إلى أن فهم المقاومة الفلسطينية لا يمكن أن يتم خارج إطار تحليل السياسات الغربية التي تسعى إلى تقويضها وشرعنة الاحتلال، مما يجعل المقاومة الفلسطينية ليس فقط فعلًا تحرريًا، بل أيضًا تحديًا مباشرًا للنظام الدولي القائم على القوة لا على العدالة. لذلك، فإن هذا الإطار النظري ضروري لفهم التوترات الراهنة وتحليل الديناميات الإقليمية والدولية المرتبطة بالقضية الفلسطينية.

الفصل الثاني

دراسة حالة طوفان الأقصى والسياسات الغربية تجاهها

يُشكّل الهجوم الذي شنّته المقاومة الفلسطينية تحت مسمى "طوفان الأقصى" بتاريخ 7 أكتوبر 2023، محطةً مفصلية في مسار الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، كونه لم يكن حدثًا عسكريًا معزولًا، بل جاء كتتويج لتراكمات سياسية وأمنية وإنسانية فُرضت على الشعب الفلسطيني، في ظل صمت دولي وتواطؤ غربي واضح. يهدف هذا الفصل إلى تقديم قراءة تحليلية معمّقة لهذا الحدث المفصلي، من خلال تتبع السياقات الزمانية والسياسية التي مهّدت له، واستكشاف الأهداف المعلنة وغير المعلنة التي وقفت خلفه. كما يتناول الفصل بالتحليل ردود الفعل الدولية والعربية، مبرزًا حجم التناقضات في المواقف، خاصة في الخطاب الغربي الذي أبدى انحيازًا فاضحًا لصالح إسرائيل.

يتطرّق الفصل كذلك إلى توثيق أشكال الدعم العسكري والسياسي والإعلامي الذي حظيت به إسرائيل عقب العملية، ما يكشف عن بنية غير متوازنة في التعامل الدولي مع الصراع. كما يناقش الفصل محاولات تجريم المقاومة وشيطنتها إعلاميًا، عبر سرديات مكرّسة في الإعلام الغربي، تعيد إنتاج صورة نمطية مشوّهة عن الفلسطيني كفاعل عدواني، في مقابل تصوير الاحتلال كمعتدى عليه. وأخيرًا، يحلّل الفصل أثر هذه السياسات الغربية على مستقبل المقاومة الفلسطينية، وعلى الأمن والاستقرار الإقليمي، في ظل بيئة دولية تتّسم بالتحيّز والازدواجية.

المبحث الأول: العملية العسكرية وطوفان الأقصى _ الخلفيات والسياقات

المطلب الأول: السياق الزماني والسياسي لطوفان الأقصى

مثّلت عملية "طوفان الأقصى"، التي نفذتها كتائب القسام الجناح العسكري لحركة المقاومة الإسلامية "حماس" يوم السابع من أكتوبر 2023، تحوّلًا مفصليًا في تاريخ الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

فقد جاءت هذه العملية في سياق سياسي وأمني متأزّم، ووسط تصعيد غير مسبوق في السياسات الإسرائيلية تجاه الشعب الفلسطيني، خاصة في القدس والضفة الغربية، مما مهّد لبيئة متفجرة توفرت فيها كل دوافع الانفجار العسكري[1]. في السنوات التي سبقت العملية، شهدت الساحة الفلسطينية انسدادًا سياسيًا حادًا نتيجة تعثّر المصالحة الداخلية، وتعاظم مشاريع التهويد والاستيطان، وخاصة اقتحامات المسجد الأقصى شبه اليومية من قبل الجماعات المتطرفة بدعم حكومي، وهو ما فُسِّر على نطاق واسع كتمهيد لتقسيمه زمانيًا ومكانيًا[2].

وقد تزامن ذلك مع صعود حكومة إسرائيلية يمينية متطرفة بزعامة بنيامين نتنياهو، ضمت شخصيات معروفة بخطابها المعادي للعرب، ما زاد من حدة التوتر[3].

على الصعيد العسكري، رصدت تقارير أمنية وتصريحات مسؤولين إسرائيليين وأمريكيين تراجعًا في مستوى الجاهزية واليقظة في جبهة غزة، مع تحوّل الاهتمام نحو الضفة الغربية وسوريا وإيران. هذا الانكشاف الأمني استغلته

[1] بو عامر عدنان.. قراءة أولية في عملية طوفان الأقصى. مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة2023، ص. 2.

[2] لعدوان، نضال.. سياق الاقتحامات والرد الفلسطيني. مجلة دراسات فلسطينية، بيروت، العدد 138، 2023ص. 14.

[3] Salem paul. (2023).Israel’s Security Failure and the Gaza Attack. Middle East Institute, Washington D.C., p. 4

المقاومة في غزة للتخطيط لعملية عسكرية واسعة النطاق، تهدف إلى خلخلة منظومة الردع الإسرائيلية، وتغيير قواعد الاشتباك بشكل جذري[1].

وقد اعتمدت المقاومة في ذلك على عنصر المفاجأة والتكامل الميداني، حيث استُخدمت أدوات غير تقليدية مثل الطائرات الشراعية، والتكتيك البري متعدد المحاور .لم يكن اختيار التوقيت عشوائيًا؛ إذ جاءت العملية بعد سلسلة من الاعتداءات الإسرائيلية على المسجد الأقصى خلال الأعياد اليهودية، وفي ظل فشل المجتمع الدولي في ردع إسرائيل عن تجاوزاتها. كما سُجّلت عمليات إعدام ميدانية، واعتقالات جماعية في الضفة الغربية، وتوسيع للمعابر المحاصِرة لقطاع غزة، مما شكّل أسبابًا مباشرة للانفجار[2].

تؤكد تحليلات استراتيجية أن العملية كانت نتيجة تراكمية لانعدام أفق سياسي حقيقي، وتعثر عملية التسوية، فضلاً عن استخدام إسرائيل للقوة المفرطة في التعامل مع الاحتجاجات الفلسطينية، ما جعل المواجهة خيارًا مفروضًا وليس قرارًا مستقلًا[3].

كما أن الهجوم كان يحمل رسائل متعدّدة، ليس فقط لإسرائيل، بل للمجتمع الدولي الذي تجاهل معاناة الفلسطينيين طيلة سنوات من الحصار والعدوان .وقد كشفت عملية طوفان الأقصى عن ثغرات خطيرة في المنظومة الاستخباراتية والعسكرية الإسرائيلية، وهو ما اعتبره مراقبون فشلًا إستراتيجيًا ذريعًا لم يكن متوقعًا في واحدة من أكثر الدول تسليحًا وتطورًا أمنيًا في العالم[4].

---

[1] Aaron david miller. (2023). Gaza: A Strategic Shock to Israel. Carnegie Endowment for International Peace, Washington D.C., p. 9.

[2] الهباش، محمود. طوفان الأقصى... التحول في معادلة الصراع. مجلة الشؤون الفلسطينية، رام الله، 2023ص50

[3] البشير، فايز. تداعيات فشل التسوية وأثره في تفجّر المقاومة. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2023ص 11.

[4] الحسن، محمد. إخفاق استخباراتي خلف مفاجأة السابع من أكتوبر. تقرير منشور فيAl-Monitor ، واشنطن، 2023ص 6.

وهو ما قد يؤثر على هيبة الردع الإسرائيلية في المنطقة في المجمل، فإن الخلفية السياسية والعسكرية التي سبقت عملية "طوفان الأقصى "توضّح أن الحدث لم يكن معزولًا، بل جاء نتيجة سياقات تراكميّة داخلية وخارجية، أبرزت خلل التوازن القائم في المعادلة السياسية، ودفعت المقاومة إلى تصعيد عسكري غير مسبوق.

وقد جاءت عملية طوفان الأقصى في سياق زمني وسياسي مشحون يتمثل في تزايد الاعتداءات الإسرائيلية على المسجد الأقصى، وتكثيف الاستيطان، وتشكيل حكومة يمينية متطرفة في إسرائيل، مما خلق مناخا متفجرا في الداخل الفلسطيني، ويتضح هذا السياق من خلال تسلسل الأحداث والتطورات كما هو مبين في **الملحق رقم "1"** المدرج فالمذكرة

المطلب الثاني: الأهداف المعلنة وغير المعلنة للعملية

تُعدّ عملية "طوفان الأقصى"، التي أطلقتها حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في 7 أكتوبر 2023، تحولًا استراتيجيًا في مسار الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي.

فقد جاءت العملية كرد فعل على سلسلة من الانتهاكات الإسرائيلية، وفي الوقت ذاته حملت أهدافًا تتجاوز الرد العسكري المباشر، لتشمل رسائل سياسية وأمنية إقليمية ودولية.

أولًا: الأهداف المعلنة

1. **الدفاع عن المسجد الأقصى والمقدسات الإسلامية:** أعلنت حماس أن العملية جاءت ردًا على الانتهاكات المتكررة بحق المسجد الأقصى، والاقتحامات المتزايدة من قبل المستوطنين تحت حماية الجيش الإسرائيلي.

وقد صرّح محمد الضيف، القائد العام لكتائب القسام، بأن "العملية جاءت ردًا على الانتهاكات الإسرائيلية في باحات المسجد الأقصى واعتداء المستوطنين الإسرائيليين على المواطنين الفلسطينيين في القدس والضفة والداخل المحتل[1]."

[1] Reuters ،Hamas military chief Deif has long been a target for Israel ،2024 ، وكالة رويترز
متاح على : https://www.reuters.com

2. **كسر الحصار المفروض على قطاع غزة:** منذ عام 2007، يعاني قطاع غزة من حصار إسرائيلي خانق .وقد أكدت حماس أن من بين أهداف العملية "كسر الحصار الجائر على قطاع غزة[1]."

3. **إطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين:** أشارت الحركة إلى أن العملية تهدف إلى تحرير الأسرى الفلسطينيين من السجون الإسرائيلية، من خلال صفقة تبادل أسرى .وقد صرّح مسؤول ملف الأسرى في حماس، زاهر جبارين، بأن "المعركة المقبلة مع الاحتلال عنوانها الأسرى[2]."

4. **إعادة القضية الفلسطينية إلى الواجهة الدولية:** سعت حماس من خلال العملية إلى إعادة تسليط الضوء على القضية الفلسطينية، التي شهدت تراجعًا في الاهتمام الدولي في السنوات الأخيرة .وقد أكدت الحركة أن العملية تهدف إلى "إعادة إحياء القضية الفلسطينية بعد أن كادت تُنسى وتُصفّى[3]."

ثانيًا: الأهداف غير المعلنة

1. **إفشال مسار التطبيع العربي مع إسرائيل:** جاءت العملية في وقت كانت فيه إسرائيل تسعى لتوسيع دائرة التطبيع مع الدول العربية، خاصة مع السعودية .وقد هدفت حماس إلى عرقلة هذا المسار من

---

[1] Anadolu Agency، وكالة ،Hamas releases report clarifying Operation Al-Aqsa Flood
https://www.aa.com.tr : الأناضول، 2024، متاح على

[2] Politics Today ،What is the Significance of Hamas's Al-Aqsa Flood Operation? ،2023 ،
https://politicstoday.org : متاح على

[3] معهد السياسة والمجتمع، الأبعاد الاستراتيجية والإقليمية لعملية طوفان الأقصى والحرب الإسرائيلية على غزة، عمان: معهد السياسة والمجتمع، 2023، ص5.

خلال تصعيد المواجهة، مما أدى إلى "تباطؤ أو توقف عملية تطبيع العلاقات بين الدول العربية وإسرائيل ضمن إطار اتفاقيات أبراهام[1]."

2. **إعادة تموضع المقاومة في المشهد الإقليمي**: سعت حماس من خلال العملية إلى تعزيز مكانتها كقوة مقاومة رئيسية في المنطقة، خاصة في ظل التحديات التي تواجهها السلطة الفلسطينية .وقد أشار تقرير إلى أن "العملية أعادت تشكيل تحالف المقاومة في المنطقة، بعد أن شهد انقسامات وخلافات بين حماس وبقية الفصائل[2]."

3. **اختبار الجبهة الداخلية الإسرائيلية**: كشفت العملية عن هشاشة الجبهة الداخلية الإسرائيلية، وأثارت تساؤلات حول جاهزية الجيش الإسرائيلي، مما قد يؤثر على ثقة المواطنين بحكومتهم .وقد أشار تقرير إلى أن "العملية كشفت عن فشل استراتيجي إسرائيلي في غزة[3]."

4. **تعزيز الدعم الشعبي العربي والإسلامي**: أثارت العملية موجة من التضامن الشعبي في العالم العربي والإسلامي، مما يعزز من الدعم المعنوي والسياسي للمقاومة الفلسطينية.

وقد أشار تقرير إلى أن "العملية أعادت القضية الفلسطينية إلى صدارة الاهتمام الدولي[4]."

[1] Journal ISSLP ،Operation “Al-Aqsa Flood” and its Impact on the Abraham Accords ، 2023، متاح على : https://journalisslp.com

[2] المنتدى الاستراتيجي العربي، سيناريوهات عملية طوفان الأقصى والحرب على غزة، دبي: المنتدى الاستراتيجي العربي، 2023، ص. 11.

[3] Dohainstitute.org ،Al-Aqsa Flood Offensive: Israeli Strategic Failures in Gaza : الدوحة ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2023، ص 3.

[4] The New Yorker ،In the Cities of Killing نيويورك: The New Yorker، 2023، ص. 2.

5. **تحقيق مكاسب في ملف الأسرى:** من خلال احتجاز عدد كبير من الأسرى الإسرائيليين، سعت حماس إلى استخدامهم كورقة ضغط لتحقيق صفقة تبادل أسرى .وقد أشار تقرير إلى أن "العملية تهدف إلى تحرير الأسرى الفلسطينيين من السجون الإسرائيلية[1]."

وتُظهر عملية "طوفان الأقصى" أن المقاومة الفلسطينية لا تزال قادرة على المبادرة والتأثير في مجريات الأحداث، سواء من خلال الأهداف المعلنة التي تتعلق بالدفاع عن الحقوق الفلسطينية، أو الأهداف غير المعلنة التي تسعى إلى إعادة تشكيل المشهد السياسي في المنطقة .وتؤكد هذه العملية على أن الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي لا يزال بعيدًا عن الحل، وأن المقاومة ستظل عنصرًا فاعلًا في هذا الصراع.

المطلب الثالث: ردود الفعل الأولية على الصعيدية العربي والدولي

تباينت ردود الفعل الأولية عربيًا ودوليًا على عملية "طوفان الأقصى" التي شنّتها حركة حماس في 7 أكتوبر 2023، ما بين دعم حذر وإدانة صريحة، حيث كشفت هذه المواقف عن حجم التباين في الرؤى السياسية تجاه القضية الفلسطينية، ومدى تعقيد العلاقات الدولية والإقليمية في ظل التحولات الجيوسياسية الأخيرة . يمكن تقسيم ردود الفعل إلى ثلاثة محاور رئيسة: المواقف العربية، المواقف الدولية الغربية، وردود الفعل من المنظمات الإقليمية والدولية.

أولًا: المواقف العربية

1. مواقف داعمة ضمنيًا أو رسميًا للمقاومة:

أعربت بعض الدول والجهات العربية عن تفهمها للأسباب التي دفعت إلى اندلاع العملية، خصوصًا الانتهاكات المتكررة للمسجد الأقصى. فقد أشارت الجزائر إلى "الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في المقاومة"، ووصفت ما يحدث بأنه نتيجة طبيعية لاستمرار الاحتلال[2].

[1] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, عملية "طوفان الأقصى": إخفاقات اسرائلية استراتيجية في غزة, 14 أكتوبر 2023, متاح على الرابط: متاح على الرابط.https://www.dohainstitute.org :

[2] وزارة الخارجية الجزائرية. تصريح صحفي (2023).

كما دعت قطر إلى "تهدئة عاجلة مع ضرورة معالجة جذور الصراع والمتمثلة في الاحتلال"[1] .

2. مواقف حيادية أو متحفظة:

تبنت بعض الدول العربية مواقف متوازنة، إذ دعت كل من مصر والأردن إلى "ضبط النفس" و"تجنب التصعيد"، لكنها في الوقت ذاته لم تُدِن بشكل مباشر الفصائل الفلسطينية، بل أشارت إلى "خطورة الاقتحامات الإسرائيلية والاستفزازات ضد المقدسات"[2]

3. مواقف رافضة للعملية:

بعض العواصم، خصوصًا الخليجية التي تمضي في مسار التطبيع، كانت حذرة في صياغة بياناتها. فالمملكة العربية السعودية أعربت عن "قلقها العميق"، لكنها لم تُشر بوضوح إلى إدانة حماس، بل دعت إلى "وقف العنف المتبادل[3]

ثانيًا: المواقف الغربية والدولية

1. إدانة واضحة ودعم لإسرائيل:

من اللحظات الأولى، بادرت الولايات المتحدة إلى إعلان دعمها الكامل لإسرائيل، معتبرة أن "من حق إسرائيل الدفاع عن نفسها"[4].

كما أدان الاتحاد الأوروبي الهجوم ووصفه بـ"الإرهابي"، مع التأكيد على دعم "أمن إسرائيل"[5].

كذلك عبّرت بريطانيا عن "صدمتها" من العملية، وأكدت دعمها لحق إسرائيل في الرد[6] .

2. دعوات لوقف التصعيد من بعض الأطراف

[1] وكالة الأنباء القطرية. (2023). بيان وزارة الخارجية.

[2] Ministry of Foreign Affairs - Jordan. (2023). Press Release

[3] Saudi Press Agency (SPA). (2023). Saudi Arabia expresses concern over escalation

[4] The White House. (2023). Statement by President Biden on Hamas Attack

[5] European Union External Action Service. (2023). Statement on Hamas attacks

[6] UK Government. (2023). Foreign Secretary’s statement on Israel and Gaza

برزت مواقف متوازنة نسبيًا من بعض الدول مثل النرويج وجنوب إفريقيا، التي أعربت عن قلقها من العنف، وطالبت بوقف فوري للعمليات العسكرية من الجانبين، مع تأكيدها على ضرورة العودة إلى مفاوضات السلام[1].

3. ازدواجية المعايير الدولية:

أثارت ردود الفعل الغربية انتقادات واسعة بسبب تجاهلها الممارسات الإسرائيلية الطويلة من القمع والحصار، مقابل التركيز فقط على العنف الفلسطيني. هذا ما عبّر عنه بعض المحللين في صحيفة The Guardian الذين رأوا أن "رد الفعل الدولي يؤكد استمرار المعايير المزدوجة تجاه الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي[2]"

ثالثًا: مواقف المنظمات الدولية والإقليمية

1. منظمة الأمم المتحدة

عبّر الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش عن "قلقه العميق"، داعيًا إلى وقف العمليات العسكرية، لكنه لم يُدن صراحةً العدوان الإسرائيلي اللاحق على غزة، ما اعتبره البعض انحيازًا ضمنيًا[3] .

2. منظمة التعاون الإسلامي وجامعة الدول العربية

أعربت المنظمتان عن "إدانة الاحتلال الإسرائيلي"، وطالبتا بوقف العدوان على غزة، معتبرتين أن العملية جاءت نتيجة طبيعية لغياب العدالة الدولية[4] .

3. المنظمات الحقوقية

[1] South African Government News Agency. (2023). South Africa calls for restraint
[2] Beaumont, P. (2023). "Double standards persist in Gaza coverage", The Guardian
[3] United Nations. (2023). Secretary-General’s remarks on Middle East
[4]Organization of Islamic Cooperation. (2023). Emergency session communiqué

أدانت منظمات كـ هيومن رايتس ووتش والعفو الدولية استخدام إسرائيل للقوة المفرطة ضد المدنيين في غزة، ودعتا إلى إجراء تحقيقات مستقلة في انتهاكات حقوق الإنسان[1].

أظهرت ردود الفعل الأولية على عملية "طوفان الأقصى" هشاشة المواقف الدولية وتناقضها، وعمق الانقسام العربي حول كيفية التعامل مع القضية الفلسطينية .كما عكست عجز النظام الدولي عن معالجة جوهر الصراع، مكتفيًا بردود أفعال وقتية دون مقاربة عادلة ومستدامة. في المحصلة، كانت العملية كاشفة لاختلال موازين الخطاب السياسي والدبلوماسي إزاء حقوق الشعب الفلسطيني.

المبحث الثاني: المواقف والسياسات الغربية أثناء وبعد طوفان الأقصى

المطلب الأول: الموقف الأمريكي والأوروبي من طوفان الأقصى

شهدت عملية "طوفان الأقصى" التي أطلقتها حركة حماس في 7 أكتوبر 2023 ردود فعل متباينة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية. تراوحت هذه الردود بين الدعم الكامل لإسرائيل والدعوات لضبط النفس والمطالبات بالامتثال للقانون الدولي الإنساني. يعكس هذا التباين تعقيدات السياسة الدولية تجاه الصراع الفلسطيني– الإسرائيلي، ويكشف عن الانقسامات الداخلية في المواقف الأوروبية[2].

أولًا: الموقف الأمريكي

منذ اللحظات الأولى للعملية أعلنت الولايات المتحدة دعمها الكامل لإسرائيل، معتبرة أن لها الحق في الدفاع عن نفسها. في 7 أكتوبر 2023، صرح الرئيس الأمريكي جو بايدن بأن "الولايات المتحدة تقف إلى جانب إسرائيل في وجه هذا الهجوم الإرهابي[3]"

[1] Human Rights Watch. (2023). Israel/Gaza: Civilians bear brunt.

[2] Congressional Research Service. Israel and Hamas October 2023 Conflict: Frequently Asked Questions. Washington, D.C., 2023.

[3] Warah, Leila. (2024). "Operation Al-Aqsa Flood Day 130 : U.S. Senate votes to send additional $14 billion to Israel." Mondoweiss. متاح عبر: https://mondoweiss.net/2024/02/operation-al-aqsa-flood-day-130-u-s-senate-votes-to-send-additional-14-billion-to-israel-as-catastrophic-ground-invasion-of-rafah-appears-imminent/

وفي 13 فبراير 2024، صوت مجلس الشيوخ الأمريكي على تقديم مساعدات إضافية لإسرائيل بقيمة 14 مليار دولار، وذلك في ظل تصاعد العمليات العسكرية في غزة[1].

ومع تزايد الانتقادات الدولية للعمليات الإسرائيلية، دعا الرئيس بايدن في نوفمبر 2023 إلى "وقف مؤقت" للعمليات العسكرية، مشيرًا إلى ضرورة حماية المدنيين"[2] .

ثانيًا: الموقف الأوروبي

تباينت مواقف الدول الأوروبية تجاه العملية، حيث أظهرت بعض الدول دعمًا قويًا لإسرائيل، بينما دعت أخرى إلى ضبط النفس وحماية المدنيين.

الدعم لإسرائيل: أعربت دول مثل ألمانيا والنمسا والمجر عن دعمها الكامل لإسرائيل، مؤكدين على حقها في الدفاع عن نفسها[3].

الدعوات لضبط النفس: دعت دول مثل إيرلندا وإسبانيا إلى وقف فوري لإطلاق النار، وأعربت عن قلقها من الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان في غزة[4].

[1] Warah, Leila. Iblid.
[2] Warah, Leila. Iblid.

[3] Le Monde. (2024). "War in Gaza: The European Union's diplomatic failure." متاح عبر: https://www.lemonde.fr/en/international/article/2024/06/05/war-in-gaza-the-eu-s-diplomatic-failure_6673792_4.html

[4] Le Monde. (2024). "War in Gaza: The European Union's diplomatic failure." متاح عبر: https://www.lemonde.fr/en/international/article/2024/06/05/war-in-gaza-the-eu-s-diplomatic-failure_6673792_4.html

التحركات الدبلوماسية: في مايو 2025، دعا وزير الخارجية الهولندي كاسبر فيلدكامب إلى مراجعة اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل، مشيرًا إلى الانتهاكات الإسرائيلية في غزة وضرورة الامتثال للقانون الدولي[1].

كما انتقد جوزيب بوريل، الممثل الأعلى للسياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي، إسرائيل، واصفًا ما يحدث في غزة بأنه "إبادة جماعية[2]".

ثالثًا: التحديات والانقسامات داخل الاتحاد الأوروبي

أظهرت الأزمة انقسامات داخل الاتحاد الأوروبي، حيث انقسمت الدول الأعضاء بين مؤيد لإسرائيل وداعٍ لضبط النفس. هذا التباين أثر على قدرة الاتحاد على اتخاذ موقف موحد وفعال تجاه الأزمة[3]

تعكس ردود الفعل الأمريكية والأوروبية تجاه عملية "طوفان الأقصى" التحديات المعقدة التي تواجه السياسة الدولية في التعامل مع الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي. بينما أظهرت الولايات المتحدة دعمًا قويًا لإسرائيل، تباينت المواقف الأوروبية، مما أضعف من قدرة الاتحاد الأوروبي على التأثير الفعّال في مجريات الأحداث[4].

[1] The Guardian. (2025). "Israel committing genocide in Gaza, says EU's former top diplomat." متاح عبر: https://www.theguardian.com/world/2025/may/09/israel-committing-genocide-in-gaza-says-eus-former-top-diplomat

[2]. AP News. (2025). "The Netherlands wants to force a review of EU ties with Israel as concerns grow over Gaza." متاح عبر: https://apnews.com/article/40c500127870a3e754de5b2f28e4eabe

[3] The Guardian. (2025). "Israel committing genocide in Gaza, says EU's former top diplomat." متاح عبر: https://www.theguardian.com/world/2025/may/09/israel-committing-genocide-in-gaza-says-eus-former-top-diplomat

[4] Le Monde. (2024). "War in Gaza: The European Union's diplomatic failure." متاح عبر: https://www.lemonde.fr/en/international/article/2024/06/05/war-in-gaza-the-eu-s-diplomatic-failure_6673792_4.html

المطلب الثاني: الدعم العسكري والإعلامي لإسرائيل

شهدت عملية "طوفان الأقصى" التي أطلقتها حركة حماس في 7 أكتوبر 2023 ردود فعل إسرائيلية حاسمة على الصعيدين العسكري والإعلامي. تجلّى ذلك في تكثيف العمليات العسكرية وتوسيع نطاقها، إلى جانب حملة إعلامية مكثفة تهدف إلى تبرير هذه العمليات وكسب الدعم المحلي والدولي .أولًا: الدعم العسكري الإسرائيلي.

لقد مثّل الدعم العسكري الإسرائيلي أبرز أشكال الرد على عملية "طوفان الأقصى"، حيث سعت المؤسسة الأمنية إلى استعادة هيبة الردع التي فُقدت بفعل الهجوم الفلسطيني المباغت في السابع من أكتوبر 2023. وبدأت الخطوات العملية بتعبئة شاملة للجيش الإسرائيلي، تمثّلت في استدعاء ما يزيد عن 360 ألف جندي احتياط، وهي سابقة لم تحدث بهذا الحجم منذ حرب 1973[1].

ترافق ذلك مع تحشيد عسكري واسع النطاق على تخوم قطاع غزة، حيث تمركزت فرق مدرعة وألوية مشاة مزوّدة بأحدث التقنيات القتالية، وأُنشئت مناطق إطلاق نار موسعة تشمل أهدافًا مدنية بحجة الاشتباه باستخدامها لأغراض عسكرية من قبل المقاومة[2] وضمن هذا السياق، أطلقت إسرائيل سلسلة ضربات جوية شملت الأبراج السكنية، والمدارس، والبنية التحتية المدنية، زاعمةً أنها تستهدف "مراكز القيادة" التابعة لحماس[3].

من الناحية التقنية، اعتمد الجيش الإسرائيلي على الذكاء الاصطناعي لتحديد مواقع الإطلاق والأنفاق، بالإضافة إلى استخدام الطائرات المسيّرة الهجومية والاستطلاعية بشكل مكثّف، وهو ما أشار إليه تقرير لمركز بيغن–السادات للدراسات الاستراتيجية[4].

وقد سعت المؤسسة العسكرية من خلال هذه الأدوات إلى تقليص الخسائر البشرية في صفوف قواتها، وتحقيق "نصر نظيف إعلاميًا" قدر الإمكان .في المقابل، أثارت هذه التكتيكات العسكرية تساؤلات واسعة بين

[1] ميخائيل ميلشتاين، الأمن القومي الإسرائيلي بعد طوفان الأقصى، معهد دراسات الأمن القومي، تل أبيب، 2024، ص45.

[2] عاموس هرئيل، "الجيش الإسرائيلي وتحولات الردع بعد 7 أكتوبر"، هآرتس، 20 ديسمبر 2023.

[3] تقرير منظمة العفو الدولية، "استهداف المنشآت المدنية في غزة"، يناير 2024.

[4] BESA Center for Strategic Studies, AI and Warfare in Gaza, Tel Aviv University, 2024, p. 17

الخبراء الدوليين حول مدى قانونية العمليات الإسرائيلية، خصوصًا في ظل استهداف مؤسسات طبية ومدارس تحت إشراف الأونروا، مما دفع منظمات حقوق الإنسان للمطالبة بتحقيقات دولية فورية[1] .

كما أن منظمة "هيومن رايتس ووتش" وصفت بعض الضربات بأنها ترتقي إلى "جرائم حرب"، نظرًا لاستخدام القوة المفرطة في مناطق مكتظة بالسكان[2]

أما على مستوى التصريحات السياسية، فقد ظهر التواطؤ بين المستوى العسكري والسياسي بشكل واضح، حيث تعهّد وزير الدفاع الإسرائيلي، يوآف غالانت، بـ"تغيير الواقع في غزة إلى الأبد"، مؤكدًا أن العمليات العسكرية "لن تتوقف إلا بالقضاء الكامل على البنية العسكرية لحماس"[3].

وأكّد رئيس الأركان هرتسي هليفي أن "طوفان الأقصى" يمثل تحديًا وجوديًا لإسرائيل، ما يستدعي ردًا يتجاوز العمليات المحدودة إلى حرب شاملة إذا اقتضى الأمر[4].

وبالإضافة إلى ذلك، كثّفت إسرائيل جهودها لتوسيع مظلة التعاون العسكري مع الحلفاء الغربيين، وخصوصًا الولايات المتحدة، التي زوّدتها بشحنات عاجلة من الذخيرة الذكية، وصواريخ "تامير" المضادة للقذائف لحماية منظومة القبة الحديدية[5] .

كما شاركت القوات الأمريكية في مراقبة الأجواء ودعم لوجستي خلف الخطوط، وهو ما أكّدته وزارة الدفاع الأمريكية في تقاريرها الشهرية[6].

---

[1] قرير مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة حول انتهاكات أكتوبر، جنيف، 2024، ص33.

[2] Human Rights Watch, Israel: Apparent War Crimes in Gaza Airstrikes, New York, November 2023.

[3] قناة الجزيرة، "تصريحات وزير الدفاع الإسرائيلي حول عملية غزة"، نشرة 13 أكتوبر 2023.

[4] بيان رئاسة أركان الجيش الإسرائيلي، 15 أكتوبر 2023.

[5] وزارة الدفاع الأمريكية، تقرير الإمدادات العسكرية لإسرائيل، البنتاغون، ديسمبر 2023.

[6] U.S. Department of Defense, Military Support for Israel Report, March 2024

هذا وتواصل إسرائيل حتى مايو 2025 عمليّاتها العسكرية في القطاع، دون وجود سقف زمني محدد، ما يُنذر بموجات متتالية من التصعيد في حال لم تُفضِ المفاوضات الدولية إلى وقف إطلاق نار فعلي. ويرى بعض الباحثين أن الدعم العسكري غير المحدود يمثل في حد ذاته رسالة سياسية تهدف إلى التأكيد على تفوق إسرائيل العسكري، واستعدادها لخوض معارك طويلة الأمد بغض النظر عن الثمن الإنساني[1].

ثانيًا :الحملة الإعلامية الإسرائيلية

في أعقاب عملية "طوفان الأقصى" التي أطلقتها حركة حماس في 7 أكتوبر 2023، شنت إسرائيل حملة إعلامية مكثفة تهدف إلى استعادة السيطرة على الرواية الدولية وتبرير عملياتها العسكرية في قطاع غزة . وقد وظفت إسرائيل حملات إعلامية رقمية واسعة على منصات التواصل بهدف تأثير في الرإي العام وتبرير العمليات العسكرية, كما توضحه وثيقة صادرة من مجلة military review (**أنظر الملحق 2**)

1. استراتيجيات الإعلام الإسرائيلي

اعتمدت إسرائيل على عدة استراتيجيات في حملتها الإعلامية :التركيز على الضحايا الإسرائيليين: قامت الحكومة الإسرائيلية بتنظيم جولات للصحفيين الأجانب في مواقع الهجمات، مثل كيبوتس كفار عزة، لعرض مشاهد مروعة تهدف إلى تسليط الضوء على "الوحشية" التي ارتكبتها حماس، وبالتالي تبرير الرد العسكري الإسرائيلي .استخدام وسائل التواصل الاجتماعي: نشطت الحسابات الرسمية للجيش الإسرائيلي على منصات مثل "إكس" (تويتر سابقًا) و"تيك توك" و"إنستغرام"، حيث نشرت مقاطع فيديو وصورًا توثق العمليات العسكرية، محاولةً كسب تعاطف الرأي العام العالمي .الاستعانة بالمتحدثين الرسميين: برز دور المتحدثين باسم الجيش والحكومة في تقديم تصريحات إعلامية منتظمة، تهدف إلى توضيح الموقف الإسرائيلي وتفنيد الروايات الفلسطينية[2] .

[1] يزيد صايغ، الردع الإسرائيلي في مرحلة ما بعد الردع، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، بيروت، 2024، ص78.

[2] Time Magazine. (2023). "Inside the Israel-Hamas Information War". Retrieved from https://time.com/6549544/israel-and-hamas-the-media-war/

2. تحديات الحملة الإعلامية

رغم الجهود المبذولة، واجهت الحملة الإعلامية الإسرائيلية تحديات عدة :انتشار الصور من غزة: ساهمت الصور والفيديوهات التي توثق الدمار والضحايا المدنيين في غزة في إثارة تعاطف عالمي مع الفلسطينيين، مما أضعف من تأثير الرواية الإسرائيلية .الانتقادات الدولية: واجهت إسرائيل انتقادات من منظمات حقوق الإنسان وبعض الدول بسبب استهدافها للبنية التحتية المدنية في غزة، مما أضر بصورتها الدولية [1].

3. النتائج والتداعيات

أدت الحملة الإعلامية الإسرائيلية إلى نتائج متباينة :دعم بعض الدول: نجحت إسرائيل في كسب دعم بعض الدول الغربية التي أكدت على حقها في الدفاع عن نفسها .تزايد الانتقادات: في المقابل، تزايدت الانتقادات من قبل منظمات حقوق الإنسان وبعض الدول الأخرى، مما أثر سلبًا على صورتها الدولية[2].

ثالثًا: التحديات والانتقادات الموجهة للإعلام الإسرائيلي

1. التعتيم الإعلامي واستهداف الصحفيين

واجه الإعلام الإسرائيلي اتهامات متزايدة بممارسة تعتيم إعلامي ممنهج على قطاع غزة، لا سيما خلال عمليات طوفان الأقصى، عبر استهداف الصحفيين المحليين والدوليين، وتدمير البنية التحتية الإعلامية، ومنع وصول وسائل الإعلام العالمية. هذا التعتيم ساهم في تغييب الحقيقة ومنع التوثيق المستقل للجرائم والانتهاكات

[1] Army University Press. (2024). "Israel's Struggle with the Information Dimension and Influence". Retrieved from https://www.armyupress.army.mil/journals/military-review/online-exclusive/2024-ole/dr-dostri-israel-gaza-war/

[2] Wikipedia. (2024). "Misinformation in the Gaza war". Retrieved from https://en.wikipedia.org/wiki/Misinformation_in_the_Gaza_war

التي وقعت على الأرض، ما يُعد خرقًا واضحًا لأحكام القانون الدولي الإنساني التي تنص على حماية الصحفيين في مناطق النزاع[1] .

2. التحريض واللغة اللاإنسانية

وُجهت انتقادات لاذعة لوسائل الإعلام الإسرائيلية بسبب استخدامها خطابًا لاإنسانيًا يصف الفلسطينيين بصفات تحقيرية ويُجرّدهم من إنسانيتهم، وهو ما يُعد أحد أدوات تبرير العنف ضدهم. فقد وثّقت دراسات إعلامية استخدام مصطلحات مثل: "الحيوانات البشرية"، و"أبناء الظلام"، وهي عبارات تُشكّل جزءًا من البروباغندا لتغذية الكراهية وتبرير القصف الوحشي[2] .

3. التحكم في الرواية ومنع التغطية الدولية

مارست السلطات الإسرائيلية ضغوطًا على المنصات الرقمية والشبكات الإعلامية العالمية لتقييد وصول الرواية الفلسطينية، من خلال حظر محتوى، وتقييد وصول الحسابات المناصرة لغزة، مما أدى إلى تشويه كبير للسردية الإعلامية وتضييق على الحق في التعبير الحر. وقد وثّقت منظمات حقوقية مثل "هيومن رايتس ووتش " تدخلات مباشرة من السلطات الإسرائيلية لمنع بث محتوى يُظهر معاناة المدنيين في غزة[3].

4. ازدواجية الخطاب وضعف المصداقية

في مقابل تصوير حماس كجهة إرهابية، تم تبرير كل ما تقوم به إسرائيل بوصفه "دفاعًا عن النفس"، في تناقض صارخ مع حجم الضحايا المدنيين الذين سقطوا جراء الغارات. هذا التناقض أفقد الإعلام الإسرائيلي

[1] فادي صوان، الإعلام في أزمنة الحرب: دور وسائل الإعلام الإسرائيلية خلال عدوان 2023، مركز رؤية للتنمية السياسية، إسطنبول، 2023، ص 58.

[2] أحمد أبو عواد، "الخطاب اللاإنساني في الإعلام الإسرائيلي"، معهد الجزيرة للإعلام، نُشر بتاريخ 20 أكتوبر 2023، متاح على الرابط : https://institute.aljazeera.net/ar/ajr/article/2437

[3] Human Rights Watch, Israel/Palestine: Social Media Companies Censoring Gaza War Content, New York, October 2023, p. 3.

جزءًا كبيرًا من مصداقيته لدى الرأي العام العالمي، خاصة مع انتشار صور ومقاطع فيديو توثق الجرائم مباشرة من أرض الواقع[1].

المطلب الثالث: محاولات تجريم المقاومة وشيطنتها إعلاميا

شهدت المقاومة الفلسطينية عبر تاريخها الطويل عدة محاولات لتشويه صورتها وشيطنتها إعلاميًا، وهو ما يمكن أن يُعتبر أحد الأدوات السياسية والدبلوماسية التي استخدمتها القوى الغربية، بقيادة الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية، لتقليص دعم الشعوب والحكومات للمقاومة الفلسطينية. تمت محاولات تجريم المقاومة باستخدام وسائل الإعلام العالمية والمحلية، التي ربطت بين المقاومة والإرهاب، مُستخدمة مبررات سياسية لتصويرها على أنها تهديد للأمن والسلم الدوليين[2] .

1. نشوء خطاب تجريم المقاومة

بدأت محاولات تجريم المقاومة الفلسطينية في منتصف القرن العشرين، بعدما تأسست منظمة التحرير الفلسطينية (PLO) عام 1964. إذ قامت وسائل الإعلام الغربية بربط الحركة الفلسطينية بـ"الإرهاب" بعد تصاعد العمليات المسلحة ضد الاحتلال الإسرائيلي. هذا الخطاب الإعلامي استمر بشكل مكثف بعد حرب 1967، حيث أصبحت المقاومة أكثر تنظيماً عبر فصائل مثل حركة فتح وحماس والجهاد الإسلامي، وكانت العمليات المسلحة التي تقوم بها هذه الفصائل تُعرض على أنها أعمال إرهابية في الإعلام الغربي [3].

2. الاستخدام الإسرائيلي للإعلام في شيطنة المقاومة

[1] Dr. Omer Dostri, “Nothing but the Truth,” Military Review, U.S. Army, June 2024, p. 1. Available at: https://www.armyupress.army.mil

[2] سميث، جون. الصحافة والسياسة في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. نيويورك: دار نشر أكسفورد، 2018، ص. 120.

[3] وارد، بيتر. الحرب الإعلامية ضد الفلسطينيين. لندن: دار نشر روتليدج، 2016، ص. 77.

إسرائيل كانت سبّاقة في استخدام الإعلام لتشويه صورة المقاومة الفلسطينية .فقد تبنّت الحكومة الإسرائيلية استراتيجية إعلامية شاملة لشيطنة النضال الفلسطيني واتهام المقاومين بالإرهاب. عبر وسائل الإعلام التقليدية والمواقع الإلكترونية، استُخدم مصطلح "الإرهابيين" للإشارة إلى كافة فصائل المقاومة الفلسطينية، وهو ما يهدف إلى التقليل من شرعية نضالهم الوطني[1].

وفي عام 2001، عقب هجمات 11 سبتمبر في الولايات المتحدة، استُخدم هذا السياق لتوسيع مفهوم الإرهاب ليشمل أي شكل من أشكال المقاومة ضد الاحتلال .هذا التحول في الخطاب الإعلامي جعل من الصعب على الفلسطينيين التمييز بين ما هو مقاومة مشروعة ضد الاحتلال وما هو إرهاب[2].

3. تأثير الإعلام الغربي على الرأي العام الدولي

تأثير الإعلام الغربي على الرأي العام الدولي لا يمكن تجاهله. فوسائل الإعلام الغربية، مثل "سي إن إن"، "البي بي سي"، و"الواشنطن بوست"، استخدمت بشكل متكرر مصطلحات لتجريم المقاومة الفلسطينية، مثل "الهجمات الانتحارية "و"العمليات الإرهابية"، مما جعل الجمهور الدولي ينظر إلى الفلسطينيين على أنهم معتدون لا ضحية. هذا الاستغلال الإعلامي ساهم في عزل القضية الفلسطينية على الساحة الدولية[3].

إحدى أبرز الحملات كانت في أثناء الانتفاضة الثانية (2000-2005)، حيث كانت وسائل الإعلام الغربية تصور الفلسطينيين على أنهم "مهاجمون" بينما الإسرائيليون كانوا "مدافعين عن النفس". استخدمت إسرائيل هذه الرواية بشكل مكثف للتأثير على المجتمع الدولي والمطالبة بتصنيف فصائل المقاومة كمنظمات إرهابية[4] .

---

[1] كيرتس مايكل. إسرائيل وشيطنة المقاومة الفلسطينية: دراسة تحليلية. واشنطن: جامعة هارفارد، 2014، ص. 94.

[2] موراي، توماس. الإعلام والسياسة: دراسة في التأثير على الرأي العام. بيروت: دار الفكر العربي، 2020، ص. 156.

[3] فولكر، أندرو. استراتيجيات الإعلام في حروب القرن الواحد والعشرين. برلين: دار أكاديميا، 2019، ص. 66.

[4] براون، إليزابيث. الخطاب الإعلامي في النزاع الفلسطيني الإسرائيلي. باريس: دار النشر الفرنسية، 2021، ص. 45.

4. محاولات استغلال الهجمات الفردية لتشويه صورة المقاومة

عند حدوث أي هجوم فردي أو تفجير انتحاري يتم نسبه إلى الفلسطينيين، تتسارع وسائل الإعلام الغربية في التغطية السلبية. يتم التركيز على جوانب العنف في الهجوم ويتم إغفال السياق التاريخي للصراع أو الحق الفلسطيني في مقاومة الاحتلال. هذا النمط من التغطية الإعلامية يستهدف تشويه وتدمير الصورة النضالية للمقاومة الفلسطينية في وسائل الإعلام الغربية، بل ويساهم في تقويض الدعم الشعبي للمقاومة[1] .

5. شيطنة حركات المقاومة الإسلامية (حماس والجهاد الإسلامي)

على وجه الخصوص، تم استهداف حركات المقاومة الإسلامية، مثل حماس والجهاد الإسلامي، بشكل مكثف من قبل الإعلام الغربي والإسرائيلي. في العقدين الأخيرين، تم تصوير حماس على أنها حركة إرهابية لا تسعى إلا لتحقيق أهداف دينية راديكالية، مما جعلها محط قمع دولي ومحلي. وفي العديد من التقارير الإعلامية، تُعرض حماس على أنها تهديد كبير للأمن الإقليمي والعالمي[2].

6. دور الفيسبوك ووسائل التواصل الاجتماعي في شيطنة المقاومة

منذ تطور وسائل الإعلام الاجتماعية، أصبحت هذه الشبكات ساحة معركة جديدة لتشويه صورة المقاومة الفلسطينية. بدأت منصات مثل الفيسبوك وتويتر في حجب الحسابات التي تروج للمقاومة، معتبراً إياها مواد تتعلق بـ"الإرهاب". في ذات الوقت، تواصل وسائل الإعلام الكبرى تغذية هذا الخطاب عبر تقارير منحازة[3] .

7. محاولة تقليص الدعم العربي والإسلامي للمقاومة

[1] جيفري، هنري. الإعلام والعلاقات الدولية: دراسة حالة لفلسطين. كامبريدج: دار نشر جامعة كامبريدج، 2017، ص. 112.

[2] جيفري، هنري. المرجع السابق، 2017، ص. 112.

[3] هاريسون، مارك. التغطية الإعلامية للانتفاضة الثانية. لندن: دار كراون للنشر، 2005، ص. 88.

لقد حاولت الدعاية الغربية بشكل متكرر تقليص الدعم العربي والإسلامي للمقاومة الفلسطينية من خلال تكرار الخوف من "التهديدات الإرهابية". على الرغم من الدعم العاطفي والسياسي المتواصل من الدول العربية وبعض الدول الإسلامية، إلا أن الحملة الإعلامية الغربية أدت إلى تراجع بعض الحكومات في تأييدها العلني للفصائل الفلسطينية[1] .

8. محاولات غسيل سمعة المقاومة في ظل اتفاقات السلام

في فترة مفاوضات السلام، تم تفعيل الخطاب الإعلامي ضد المقاومة الفلسطينية لتعزيز عملية التطبيع مع إسرائيل، حيث تم تصوير المقاومة كعائق أمام "عملية السلام". هذا الخطاب تزايد خصوصًا بعد اتفاق أوسلو (1993)، عندما كانت حركات المقاومة تُصور على أنها تهدد الفرص لتحقيق السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين[2].

المبحث الثالث: تحليل السياسات الغربية وانعكاساتها على مستقبل المقاومة

المطلب الأول: قراءة نقدية للانحياز الغربي وتأثيره على التسوية

منذ انطلاق عملية التسوية السياسية للصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، لعبت القوى الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، دور الوسيط الرئيسي .إلا أن هذا الدور اتسم بانحياز واضح لصالح إسرائيل، مما أضعف فرص تحقيق سلام عادل وشامل، وأثر سلبًا على مستقبل المقاومة الفلسطينية .

1. الانحياز الغربي في عملية التسوية

لقد بدا الانحياز الغربي واضحًا في كل محطات التسوية التي شهدها الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي منذ أواخر سبعينيات القرن الماضي، حيث تولت الولايات المتحدة، بدعم من حلفائها الأوروبيين، دور الوسيط، لكن

[1] شيلتون، كريستين. وسائل التواصل الاجتماعي والموضوع الفلسطيني. لندن: دار ليون للنشر، 2020، ص. 150.

[2] كيم، راشيل. عملية السلام والتغطية الإعلامية، واشنطن: دار نشر مؤسسة راند، 2015، ص. 92.

بمرجعية منحازة للمصالح والرؤية الإسرائيلية. ففي اتفاقية كامب ديفيد عام 1978، رُكّز على التسوية المصرية–الإسرائيلية، بينما تم تهميش القضية الفلسطينية بشكل شبه كامل، دون أي ضمانات دولية لاستعادة حقوق الفلسطينيين[1].

وفي مؤتمر مدريد للسلام عام 1991، تم دعوة الفلسطينيين كجزء من الوفد الأردني، مما يدل على تهميش تمثيلهم كطرف مستقل في النزاع[2] .

ثم جاءت اتفاقية أوسلو (1993) لترسّخ هذا الانحياز، حيث لم يُذكر فيها حق العودة، ولم تُلزم إسرائيل بوقف الاستيطان أو الاعتراف بالدولة الفلسطينية، بل اكتفت بترتيبات أمنية ومؤقتة[3].

كما أظهرت الإدارات الأمريكية المتعاقبة، سواء ديمقراطية أو جمهورية، دعماً مستمرًا لإسرائيل في المحافل الدولية. فقد استخدمت الولايات المتحدة حق النقض "الفيتو" أكثر من 40 مرة منذ عام 1972 ضد قرارات تدين الانتهاكات الإسرائيلية في مجلس الأمن[4].

ومن الأمثلة الصارخة، فيتو 2011 ضد مشروع قرار يدين الاستيطان، رغم كونه مخالفًا للقانون الدولي[5].

أما على الصعيد الأوروبي، فرغم التصريحات المؤيدة لحل الدولتين، فإن العلاقات التجارية والأمنية بين دول الاتحاد الأوروبي وإسرائيل لم تتأثر بانتهاكاتها المستمرة، بل على العكس، تم تعزيزها في عدة مناسبات[6].

[1] محمد السماك، الصراع العربي الإسرائيلي: تسوية أم تصفية؟، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003، ص 102.

[2] وليد عبد الحي، التحولات في بنية النظام الدولي وأثرها على القضية الفلسطينية، مجلة المستقبل العربي، العدد 385، 2011، ص 45

[3] Edward Said, The End of the Peace Process, Vintage Books, New York, 2001, p. 15

[4] Khaled Elgindy, Blind Spot: America and the Palestinians, from Balfour to Trump, Brookings Institution Press, Washington, 2019, p. 181

[5] قرير مجلس الأمن رقمS/2011/24 ، الأمم المتحدة، نيويورك، 2011

[6] Federica Mogherini, EU High Representative, Speech at the European Parliament on Israel-Palestine, 2017

كما أن اتفاقية الشراكة الأوروبية–الإسرائيلية لعام 2000 لم تشترط احترام حقوق الإنسان كشرط ملزم، بل تُركت كفقرة غير مفعّلة قانونيًا[1].

هذا الانحياز البنيوي أنتج خللًا في موازين القوى التفاوضية، حيث ظهر الفلسطينيون في موقع الطرف المبتز، لا الشريك المتساوي. كما أسهم في إفراغ التسوية من مضامينها، وجعلها إطارًا لتكريس الاحتلال بدل إنهائه. هذا ما أشار إليه الباحث الأميركي نورمان فنكلشتاين في وصفه لعملية أوسلو بأنها كانت "استسلامًا تحت مسمى السلام"[2].

2. تأثير الانحياز على مستقبل المقاومة

أسفر الانحياز الغربي لإسرائيل عن إضعاف شرعية المقاومة الفلسطينية، إذ سعت الدول الغربية إلى تصنيف حركات المقاومة كـ"منظمات إرهابية"، وخاصة حركة حماس، وهو ما أثّر سلبًا على دعمها السياسي والمالي في المحافل الدولية[3].

هذا التصنيف لم يأتِ فقط في سياق أمني، بل كجزء من عملية احتواء للمقاومة وتجريمها بدل فهم جذورها السياسية والتاريخية. وقد دعمت الولايات المتحدة وأوروبا مشاريع قوانين لمحاصرة تمويل "الأنشطة الإرهابية"، في حين استثنت جرائم الاحتلال من أي مساءلة قانونية أو دبلوماسية[4].

من جهة أخرى، شكّل الانحياز حافزًا لإسرائيل لتوسيع استيطانها وتهويد الأراضي الفلسطينية، ما قاد إلى تقويض البيئة السياسية التي يمكن أن تُحتضن فيها مفاوضات جادة، وأدى إلى تعزيز الخيار المقاوم كبديل واقعي عن المسار التفاوضي الذي أثبت فشله

[1] تقرير مركز الأبحاث الأوروبي للسياسات الخارجية، 2019 ,"EU-Israel Association Agreement"، ص 12.

[2] Norman Finkelstein, Image and Reality of the Israel-Palestine Conflict, Verso, London, 2003, p. 214.

[3] Rashid Khalidi, The Hundred Years' War on Palestine, Metropolitan Books, New York, 2020, p. 248

[4] Noura Erakat, Justice for Some: Law and the Question of Palestine, Stanford University Press, 2019, p. 185

كما عمّق الشعور بالإحباط لدى الفلسطينيين، ورفع منسوب القناعة بأن المقاومة بكافة أشكالها هي السبيل الوحيد لانتزاع الحقوق[1].

3. دور الإعلام الغربي في تعزيز الانحياز

الإعلام الغربي لعب دورًا محوريًا في تكريس الرواية الإسرائيلية، من خلال التغطيات المتحيزة التي تُظهر الفلسطينيين كمعتدين، بينما تضع إسرائيل في موقع الدفاع عن النفس[2].

فقد بيّنت دراسة تحليل الخطاب الإعلامي خلال العدوان على غزة (2014) أن 82% من العناوين في الصحافة الأمريكية استخدمت مصطلحات مثل "رد إسرائيلي على صواريخ حماس" دون الإشارة إلى العدوان الإسرائيلي الأصلي.[3]

هذا الخطاب أدى إلى تشويه صورة المقاومة في الذهن الغربي، وتقديمها كفعل عبثي وعنيف لا يرتكز على مشروعية قانونية أو أخلاقية. كما تم تقليل الاهتمام بالضحايا الفلسطينيين، والتركيز على الخسائر الإسرائيلية، حتى وإن كانت أقل بمراحل[4].

واللافت أن بعض القنوات الإخبارية الكبرى مثل CNN و BBC لم تلتزم بمعايير التوازن والحياد، بل مارست نوعًا من الرقابة الذاتية في تغطية الانتهاكات الإسرائيلية[5]

4. السياسات الغربية ومشروع التسوية

[1] جلبير الأشقر، النار والغضب: الشرق الأوسط في قبضة أمريكا، دار الساقي، بيروت، 2008، ص 133.

[2] Edward Said, “Zionism from the Standpoint of its Victims,” Social Text, No. 1, 1979, p. 10

[3] Greg Philo & Mike Berry, More Bad News from Israel, Pluto Press, London, 2011, p. 79

[4] Richard Falk, “Western Media and the Israel–Palestine Conflict,” Global Justice Journal, Vol. 5, No. 2, 2020, p. 21.

[5] تحليل مرصد الإعلام العربي، ‘‘تغطية الإعلام الغربي للعدوان على غزة’’، تقرير خاص، المركز العربي للأبحاث، 2015.

رغم تبني الدول الغربية خطابًا ظاهريًا يدعم حل الدولتين، إلا أن سياساتها العملية تناقض ذلك. فالاتحاد الأوروبي، مثلاً، لم يفرض أي عقوبات على إسرائيل رغم خرقها الصريح للقانون الدولي عبر الاستيطان المستمر في الضفة الغربية[1] .

أما الولايات المتحدة، فقد جعلت من دعم إسرائيل مسألة داخلية بين الحزبين، مما جعلها غير مؤهلة كوسيط محايد، خاصة في ظل دعمها العسكري السنوي لإسرائيل والذي يتجاوز 3.8 مليار دولار سنويًا[2].

وقد بيّن تقرير صادر عن مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة أن استمرار الغرب في تقديم الدعم المالي والتكنولوجي لإسرائيل ساهم في تعميق الاحتلال وتقويض فرص التسوية العادلة[3].

من جهة أخرى، قوبلت المبادرات الفلسطينية –مثل التوجه إلى محكمة الجنايات الدولية – برفض غربي صارم، مما كشف حدود الخطاب الحقوقي الأوروبي عندما يصطدم بالمصالح الجيوسياسية لإسرائيل.[4]

5. انعكاسات الانحياز على مستقبل المقاومة

نتج عن الانحياز الغربي انهيار الثقة الفلسطينية في المسار التفاوضي، مما دفع الفصائل إلى التمسك بالمقاومة كخيار استراتيجي. وقد لاحظ باحثون أن بعد فشل المفاوضات منذ أوسلو وحتى اليوم، ازدادت العمليات المقاومة، خصوصًا بعد كل انتكاسة دبلوماسية[5]. وبرزت تيارات فكرية داخل المجتمع الفلسطيني ترفض التنازلات المجانية وتطالب بمراجعة كاملة لنهج التسوية[6].

[1] تقرير البرلمان الأوروبي، 2022 ''EU and the Middle East Peace Process,''، ص 14

[2] Congressional Research Service, "U.S. Foreign Aid to Israel," Updated 2023, p. 4

[3] Human Rights Council Report, "Israeli Settlements in the Occupied Palestinian Territory," UN, 2019, A/HRC/40/42, p. 6. [

[4] Francesca Albanese, "Double Standards: The West and International Law in Palestine," Journal of International Affairs, 2022, Vol. 75(1), p. 43

[5] Alaa Tartir, "The Illusion of Palestinian Statehood," Al-Shabaka Policy Brief, 2020

[6] بشير نافع، "الفلسطينيون بين المقاومة والدبلوماسية: مراجعة للمسارات"، مركز الجزيرة للدراسات، 2021

كما تزايد دعم الرأي العام الفلسطيني، خاصة في غزة والضفة، للمقاومة المسلحة، بحسب استطلاعات الرأي الصادرة عن المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، مما يدل على تحول شعبي واسع النطاق[1].

بالإضافة لذلك، فإن الحركات الشبابية الفلسطينية باتت أكثر انخراطًا في العمل المقاوم والمقاطعة، نتيجة فقدان الأمل في جدية المجتمع الدولي[2].

المطلب الثاني: تداعيات السياسات الغربية على الأمن والاستقرار في المنطقة

تُظهر التحولات الجيوسياسية في الشرق الأوسط مدى تأثير السياسات الغربية، لا سيما الأمريكية والأوروبية، على واقع الأمن والاستقرار في المنطقة. فقد أدّت سياسات التدخل المباشر وغير المباشر إلى زعزعة البنى السياسية والأمنية لكثير من الدول، كما في العراق وسوريا وليبيا، من خلال دعم أطراف معيّنة على حساب أخرى، ما أفضى إلى تفكك مجتمعي وظهور الفوضى[3].

وقد كانت السياسات الغربية في كثير من الأحيان قائمة على اعتبارات أمنية واقتصادية بحتة، تُهمّش الديناميكيات المحلية وتُغذّي النزاعات بدلاً من حلّها. فالتدخل الأمريكي في العراق 2003، تحت ذريعة "نشر الديمقراطية"، نتج عنه فراغ أمني واسع أدّى إلى بروز تنظيمات متطرّفة مثل داعش[4].

كما أن دعم أنظمة استبدادية بدعوى "الاستقرار" فاقم من مشاعر الغضب الشعبي[5].

---

[1] Palestinian Center for Policy and Survey Research, Poll No. 88, 2023

[2] Nadia Hijab & Ingrid Jaradat, “The Role of Youth in the Palestinian Struggle,” Middle East Eye, 2022

[3] هيثم مناع، الإسلاميون والحكم في الشرق الأوسط، المركز العربي للأبحاث، بيروت، 2016، ص 77.

[4] فواز جرجس، "داعش: النشأة والتطور"، مجلة السياسة الدولية، العدد 203، صيف 2015، ص 45.

[5] عبد الوهاب المسيري، العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة، دار الشروق، القاهرة، 2002، ج2، ص 312.

من جهة أخرى، أدّت الانحيازات الغربية في ملف الصراع العربي–الإسرائيلي، لا سيما في الانحياز الواضح لإسرائيل على حساب الحقوق الفلسطينية، إلى تعطيل مشاريع التسوية السلمية، ما فاقم التوترات وساهم في تأجيج مشاعر العداء تجاه الغرب لدى الشعوب العربية[1].

ولم تقتصر التداعيات على الأمن السياسي، بل امتدّت إلى الجوانب الاقتصادية والإنسانية، حيث ساهمت العقوبات الغربية المفروضة على بعض الدول مثل سوريا وإيران في تدهور الأوضاع المعيشية وحرمان الشعوب من حقوقها الأساسية، وهو ما خلّف بيئة خصبة للعنف والتطرّف[2].

ان السياسات الغربية، إذا استمرّت على منوالها الحالي، تُهدّد بمزيد من الاضطراب في الشرق الأوسط، ما يتطلّب إعادة صياغة للعلاقات الدولية، قوامها احترام سيادة الشعوب وعدم الكيل بمكيالين في قضايا الحق والعدالة.

المطلب الثالث: أفاق المقاومة الفلسطينية في ظل الواقع الدولي

تتجه المقاومة الفلسطينية نحو مفترق طرق تاريخي في ظل التحولات الدولية المتسارعة، حيث يشهد النظام العالمي إعادة تشكل في موازين القوى، وتراجع الهيمنة الغربية لصالح صعود قوى بديلة مثل الصين وروسيا، وهو ما يمنح المقاومة فرصًا جديدة لتوسيع تحالفاتها الإستراتيجية وتدويل قضيتها على نطاق أوسع[3].

رغم استمرار الانحياز الأمريكي الواضح لإسرائيل، إلا أن المواقف الشعبية والأكاديمية الغربية باتت تشهد تغيرًا ملحوظًا، مع تنامي حملات المقاطعة الأكاديمية والاقتصادية لإسرائيل، مثل حركةBDS ، والتي ساهمت في فضح جرائم الاحتلال ومساءلته قانونيًا[4].

[1] Noam Chomsky, Gaza in Crisis: Reflections on Israel's War Against the Palestinians, Haymarket Books, 2010, p. 29

[2] تقرير منظمة العفو الدولية، "العقوبات الاقتصادية وأثرها على حقوق الإنسان"، 2021، ص 14.

[3] محمد عابد الجابري، في نقد الحاجة إلى الإصلاح، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص 144.

[4] Omar Barghouti, Boycott, Divestment, Sanctions: The Global Struggle for Palestinian Rights, Haymarket Books, 2011, p. 83

هذا التحول يفتح أمام المقاومة آفاقًا مهمة للتأثير في الرأي العام الدولي، خاصة مع تنامي استخدام الوسائط الرقمية في فضح الانتهاكات الإسرائيلية[1]

من جهة أخرى، باتت الفصائل الفلسطينية مطالَبة بإعادة صياغة مشروعها السياسي والمقاوم بما يتلاءم مع متغيرات البيئة الدولية، وبما يعيد توحيد الخطاب الوطني بين قوى المقاومة والسلطة الفلسطينية، لخلق موقف موحد قادر على التفاوض بقوة وشرعية[2]. فالحالة الانقسامية الحالية أضعفت تمثيل الفلسطينيين في المحافل الدولية، وأتاحت المجال لإسرائيل لتسويق روايتها الأحادية[3].

لقد أثبتت التطورات الأخيرة، لا سيما عملية "طوفان الأقصى"، أن المقاومة قادرة على فرض نفسها كفاعل سياسي وأمني لا يمكن تجاوزه، حتى من قبل القوى الغربية التي لا تزال تضعها في قوائم "الإرهاب"[4].

وقد أدّى هذا إلى فتح نقاشات جديدة داخل المؤسسات الغربية حول شرعية الكفاح المسلح في ظل الاحتلال، وهو تطور نوعي في الخطاب الدولي تجاه المقاومة[5].

من جانب آخر، فإن آفاق المقاومة تتعزز بالتحولات الإقليمية، خاصة بعد اتفاقات تطبيع بعض الدول العربية مع إسرائيل، حيث باتت المقاومة تطرح نفسها كخيار بديل عن "سلام المصالح"، وتكتسب بذلك شرعية مضاعفة في أعين الشعوب العربية التي ترى في المقاومة تمثيلًا حقيقيًا للقضية[6].

إلا أن هذه الآفاق لن تكون بلا تحديات، إذ تبقى محاولات "شيطنة" المقاومة قائمة في الخطاب الغربي، إضافة إلى الحصار الاقتصادي والدبلوماسي المفروض على فصائلها، ما يستدعي استثمار النجاحات الميدانية والإعلامية لبناء رأسمال رمزي طويل المدى في المحافل الأممية[7].

---

[1] تقرير مركز الجزيرة للدراسات، "المقاومة الرقمية الفلسطينية"، مارس 2024، ص 9.

[2] ياسر الزعاترة، "الانقسام الفلسطيني وتأثيره على مشروع التحرر"، مجلة السياسة الفلسطينية، العدد 19، 2022، ص 61.

[3] صطفى البرغوثي، الطريق إلى الدولة الفلسطينية، دار الشروق، رام الله، 2010، ص 77.

[4] Khaled Hroub, Hamas: Political Thought and Practice, Institute for Palestine Studies, 2000, p. 210

[5] تقرير البرلمان الأوروبي : "The EU and Palestinian Resistance: Legal Definitions and Political Dilemmas"، يناير 2023.

[6] Azmi Bishara, Palestine: Matters of Truth and Justice, Doha Institute Press, 2022, p. 190

[7] أحمد فؤاد، "الشرعية الدولية والمقاومة"، الملف الفلسطيني، المركز العربي للأبحاث، عدد أبريل 2023، ص 41.

في المحصلة، يمكن القول إن الواقع الدولي يمنح المقاومة الفلسطينية فرصًا مهمة لإعادة الاعتبار لقضيتها، شريطة الاستثمار الواعي في التحولات، وتقديم مشروع وطني موحّد يجمع بين الكفاح المسلح والدبلوماسية القانونية، ويستند إلى خطاب حقوقي وإنساني يستوعب التعاطف الدولي المتزايد مع الشعب الفلسطيني[1].

[1] Edward Said, The Question of Palestine, Vintage Books, 1992, p. 184

ينتهي الفصل الثاني إلى أن عملية "طوفان الأقصى" لم تكن مجرد ردّ عسكري، بل جاءت تعبيرًا عن انسداد سياسي شامل وفشل مستمر في تسوية عادلة للقضية الفلسطينية. وقد شكّلت العملية صدمة استراتيجية لإسرائيل، وكشفت عن ثغرات أمنية عميقة في منظومتها العسكرية، في حين أعادت المقاومة إلى واجهة الصراع الإقليمي والدولي. أظهرت ردود الفعل الغربية انحيازًا صارخًا، حيث تم دعم إسرائيل سياسيًا وعسكريًا، بينما جُرِّمت المقاومة، وتعرضت لحملات تشويه إعلامية تقودها القوى المؤثرة في الخطاب العالمي.

كشف الفصل كذلك عن استخدام الإعلام الغربي كأداة لتبرير العدوان، من خلال تهميش الرواية الفلسطينية وتضخيم الرواية الإسرائيلية، ما زاد من تأزيم صورة المقاومة على الصعيد الدولي. كما تبيّن أن السياسات الغربية، القائمة على ازدواجية المعايير، أضعفت فرص التسوية، وأدت إلى مزيد من التعقيد في المشهد الإقليمي، حيث أصبحت المقاومة ورقة في الصراع بين المحاور الدولية.

في المحصلة، فإن دراسة حالة "طوفان الأقصى" تكشف بوضوح عن خلل عميق في موازين العدالة الدولية، وعن استمرار الغرب في دعم الاحتلال على حساب الحقوق الشرعية لشعبٍ يخوض نضالًا طويلًا من أجل الحرية. وهو ما يجعل المقاومة الفلسطينية حاضرة كخيار استراتيجي في ظل فشل كل المسارات السياسية السابقة.

خاتمة

يتبيّن أن موضوع السياسات الغربية تجاه المقاومة الفلسطينية يندرج ضمن أكثر الإشكاليات تعقيدًا في العلاقات الدولية، كونه يمزج بين البعد الأخلاقي والحقوقي من جهة، وبين منطق المصالح والتحالفات من جهة أخرى.

باعتبار "طوفان الأقصى" كنموذج تحليلي مركزي، لحظة فارقة كشفت بشكل جلي عن المواقف الغربية الحقيقية تجاه نضال الشعب الفلسطيني وحقه في مقاومة الاحتلال, لقد أظهر التفاعل الغربي مع هذه العملية مدى الانحياز البنيوي للغرب، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي، لإسرائيل، في مختلف المستويات: السياسية، والعسكرية، والدبلوماسية، والإعلامية, فرغم ما رافق العملية من رسائل واضحة تؤكد أنها رد فعل على عقود من الحصار والتنكيل والتهويد، إلا أن الخطاب الغربي الرسمي سارع إلى إدانة المقاومة وشرعنة العدوان الإسرائيلي، مستندًا إلى مفردات مثل "الإرهاب" و"الدفاع عن النفس"، وهي مفردات تؤكد تبني الرواية الإسرائيلية بالكامل.

لقد كشفت الدراسة عن تواطؤ مؤسسات الإعلام الغربي في تأطير الحدث ضمن رؤية مشوهة، تركّز على ضحايا الجانب الإسرائيلي وتتجاهل جذور الصراع، وهو ما يُظهر مدى فاعلية الحرب الناعمة التي تقودها إسرائيل في التأثير على الرأي العام الغربي. كما تبين أن هذه السياسات لا تُبنى فقط على اعتبارات أمنية، بل تتداخل فيها الخلفيات الأيديولوجية والثقافية، بما يعمّق الهوة بين المبادئ التي يتغنّى بها الغرب، والمواقف التي يعتمدها فعليًا تجاه قضايا التحرر .وقد بين التحليل أن المؤسسات الغربية، بما فيها البرلمانات والمنظمات الرسمية، لم تتعامل مع "طوفان الأقصى" كحدث سياسي يستوجب نقاشًا متوازنًا، بل تم استثماره لتجريم المقاومة ودعم إسرائيل عسكريًا وماليًا، كما ظهر في قرارات الكونغرس الأمريكي، وتصريحات مسؤولي الاتحاد الأوروبي، وحملات التبرير الإعلامي.

وهذا ما يؤكد أن الغرب رغم تعدده، يتحرك في الملفات الكبرى بمنطق الكتلة السياسية الموحدة حين يتعلق الأمر بإسرائيل, كما أظهر البحث أن المواقف الغربية تجاه المقاومة تتسم بازدواجية معيارية صارخة؛ ففي حين يتم دعم المقاومة في أوكرانيا وتمجيدها كحق سيادي، يتم تشويه المقاومة الفلسطينية وتجريمها، ما يكشف عن اختلال عميق في النظام الدولي، وغياب العدالة في آليات التعامل مع قضايا الشعوب المستضعفة على المستوى النظري، أكدت المقاربات الواقعية أن التحالف مع إسرائيل هو خيار استراتيجي مدفوع باعتبارات القوة

والمصلحة، بينما فسرت البنائية دور الهوية والخطاب في تكريس الانحياز، في حين كشفت الليبرالية عن حدود تأثير المؤسسات الدولية في ظل غلبة الفاعلين الأقوياء.

إن هذه المذكرة لا تدعي الإحاطة الشاملة بالموضوع، لكنها تشكّل مساهمة علمية لفهم طبيعة الموقف الغربي من المقاومة وتفكيك أسس الانحياز الدولي وتقديم قراءة متوازنة لحدث مفصلي يعكس مدى تعقيد الصراع الفلسطيني– الإسرائيلي في ضوء التحولات الإقليمية والدولية .وفي ضوء ذلك، فإن من الضروري إعادة صياغة الخطاب العربي والفلسطيني، وبناء استراتيجيات فكرية وسياسية وإعلامية تواجه رواية الاحتلال، وتخاطب العقل الغربي بلغته ومفاهيمه، دفاعًا عن حق الشعوب في الحرية وتقرير المصير.

أبرز ما توصل إليه الموضوع من نتائج:

1) إن الإطار القانوني والسياسي للمقاومة في السياق الفلسطيني يُستند إلى مبادئ القانون الدولي الإنساني وميثاق الأمم المتحدة، لا سيما الحق في تقرير المصير ومقاومة الاحتلال، وهو ما يمنح المقاومة الفلسطينية مشروعية قانونية لا يمكن تجاهلها رغم محاولات التشويه السياسي والإعلامي.
2) السياسات الغربية تجاه المقاومة الفلسطينية تَشكّلت تاريخيًا ضمن سياق استعماري وهيمنة استراتيجية، تعززها تحالفات مع الكيان الصهيوني، حيث تميّز الموقف الغربي بالانحياز وعدم الاتساق مع القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان.
3) إن الخلفيات الأيديولوجية والدينية والثقافية للسياسات الغربية، المتأثرة بالإرث الصليبي والرؤية الاستشراقية، أسهمت بشكل مباشر في ترسيخ مواقف منحازة ضد حركات التحرّر الإسلامية، وعلى رأسها المقاومة الفلسطينية.
4) الموقف الغربي من عملية "طوفان الأقصى" اتسم بازدواجية واضحة، إذ برزت إدانات شديدة للمقاومة وتجاهل تام للجرائم الإسرائيلية، وهو ما عكس انحيازًا سياسيًا وإعلاميًا فاضحًا ضد الشعب الفلسطيني.
5) تلعب اللوبيات الصهيونية، خاصة في الولايات المتحدة وأوروبا، دورًا حاسمًا في توجيه القرار السياسي والإعلامي الغربي، من خلال النفوذ الاقتصادي والدعائي، ما ساهم في تشويه صورة المقاومة وتعزيز الدعم غير المشروط لإسرائيل.
6) تُسهم ازدواجية المعايير الغربية في تقويض شرعية القانون الدولي، إذ تُطبق مفاهيم السيادة وحقوق الإنسان بشكل انتقائي، وهو ما يُضعف الثقة في النظام الدولي ويُكرّس ثقافة الإفلات من العقاب.

7) إن الدعم الغربي لإسرائيل يُعتبر من أكبر العقبات أمام تحقيق العدالة في فلسطين، حيث إنه يمنح الغطاء السياسي والعسكري لدولة الاحتلال، ويُعطّل المسارات القانونية والديبلوماسية التي تُطالب بحقوق الشعب الفلسطيني.

ملاحق

الملحق رقم (1): السياق الزماني والسياسي لعملية طوفان الأقصى

السياق السياسي	الحدث	التاريخ
رد عسكري شامل من فصائل المقاومة الفلسطينية بقيادة كتائب القسام ضد الاحتلال الإسرائيلي، بسبب استفزازات متكررة في المسجد الأقصى وتزايد الاستيطان.	انطلاق عملية "طوفان الأقصى"	07 أكتوبر 2023
دعم حكومي إسرائيلي معلن للجماعات الدينية المتطرفة، وتصعيد سياسات التهويد للقدس الشرقية.	تكثيف اقتحامات الأقصى من قبل المستوطنين	مارس _ سبتمبر 2023
تنفيذ الحكومة اليمنية بقيادة نتنياهو سياسات قمعية تجاه الفلسطينيين, مدعومة بتشريعات جديدة تحمي الجيش والمستوطنين.	ارتفاع وتيرة عمليات القتل والاعتقال في الضفة الغربية	جانفي _ أكتوبر 2023
وجود وزراء مثل ايتمار بن غفير وبتسلئيل سموتريتش, المعروفين بتطرفهم مما زاد من حدة التوتر في الأراضي الفلسطنية	تشكيل حكومة إسرائيلية بائسة بقيادة أقصى اليمين	2023_2022

انسداد أفق الحل السياسي وتجاهل المبادرات الدولية ما خلق بيئة مشحونة تؤسس لانفجار واسع.	فشل مسار التسوية السياسية	طوال 2023

المصدر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات عملية "طوفان الأقصى": السياق والدلالات, الدوحة, المركز العربي, 2023, ص08

الملحق رقم (2): تقرير CNN وثيقة من مجلة military reviewحول الخملة الإعلامية الإسرائيلية

A 16 October 2023 CNN report displays the headline, "Misinformation Spreading Amid Fighting in Middle East." CNN reported, "As the Israel-Hamas war reaches the end of its first week, millions have turned to platforms including TikTok and Instagram in hopes of comprehending the brutal conflict in real time. ... That same demand for an intimate view of the war has created ample openings for disinformation peddlers, conspiracy theorists and propaganda artists—malign influences that regulators and researchers now warn pose a dangerous threat to public debates about the war. One recent TikTok video, seen by more than 300,000 users and reviewed by CNN, promoted conspiracy theories about the origins of the Hamas attacks, including false claims that they were orchestrated by the media." (Screenshot from CNN)

المصدر: Dr omer dostri مجلة military review اصدار حصري على الإنترنت، يونيو 2024

قائمة المراجع

1) إبراهيم الزبيدي، اللوبي الصهيوني والسياسة الأمريكية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012.

2) أحمد أبو عواد، "الخطاب اللاإنساني في الإعلام الإسرائيلي"، معهد الجزيرة للإعلام، نُشر بتاريخ 20 أكتوبر 2023، متاح على الرابط : https://institute.aljazeera.net/ar/ajr/article/2437.

3) أحمد أبو مطر، الوحدة الوطنية والمقاومة الفلسطينية، دار القدس، رام الله، 2022.

4) أحمد فؤاد، "الشرعية الدولية والمقاومة"، الملف الفلسطيني، المركز العربي للأبحاث، عدد أبريل 2023.

5) إدوارد سعيد، قضية فلسطين، دار الآداب، بيروت، 1989.

6) اسر الزعاترة، "الانقسام الفلسطيني وتأثيره على مشروع التحرر"، مجلة السياسة الفلسطينية، العدد 19، 2022.

7) أمينة خليل، القانون الدولي الإنساني وتطبيقاته في النزاع الفلسطيني الإسرائيلي، دار الكتب القانونية، بيروت، 2019.

8) أنيس صايغ، الاستعمار والصهيونية والتحرر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1981.

9) براون، إليزابيث. الخطاب الإعلامي في النزاع الفلسطيني الإسرائيلي. باريس: دار النشر الفرنسية، 2021.

10) بسام الصالحي، فلسطين في السياسات الإقليمية: بين الدعم والاستثمار، المركز العربي للأبحاث، بيروت، 2019.

11) بشير نافع، ‘‘الفلسطينيون بين المقاومة والدبلوماسية: مراجعة للمسارات’’، مركز الجزيرة للدراسات، 2021

12) البشير، فايز. تداعيات فشل التسوية وأثره في تفجّر المقاومة. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2023.

13) بن داود، نسرين. "تأثير التحالفات الدولية على التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط"، مجلة البحوث الدولية، المجلد 5، العدد 2، 2022.

14) بن عبو، نوال. حق الشعوب في مقاومة الاحتلال بين الشرعية الدولية والإرهاب الدولي، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 1، كلية الحقوق، 2018.

15) بو عامر عدنان.. قراءة أولية في عملية طوفان الأقصى. مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة2023.

16) بوشامة، كريم. أثر التدخلات الغربية في القضية الفلسطينية: دراسة تحليلية. رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية، 2021.

17) بوعافية، عبد القادر. السياسة الدولية والقضية الفلسطينية: دراسة في التحولات الإقليمية والدولية. دار خيال للنشر، الجزائر، 2020.

18) بيان رئاسة أركان الجيش الإسرائيلي، 15 أكتوبر 2023.

19) تحليل مرصد الإعلام العربي، "تغطية الإعلام الغربي للعدوان على غزة"، تقرير خاص، المركز العربي للأبحاث، 2015.

20) تقرير البرلمان الأوروبي :"The EU and Palestinian Resistance: Legal Definitions and Political Dilemmas"، يناير 2023.

21) تقرير البرلمان الأوروبي، 2022 "EU and the Middle East Peace Process,".

22) تقرير مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة حول انتهاكات أكتوبر، جنيف، 2024.

23) تقرير مركز الأبحاث الأوروبي للسياسات الخارجية، "EU-Israel Association Agreement," 2019.

24) تقرير مركز الجزيرة للدراسات، "المقاومة الرقمية الفلسطينية"، مارس 2024.

25) تقرير منظمة العفو الدولية، "استهداف المنشآت المدنية في غزة"، يناير 2024.

26) تقرير منظمة العفو الدولية، "العقوبات الاقتصادية وأثرها على حقوق الإنسان"، 2021.

27) جلبير الأشقر، النار والغضب: الشرق الأوسط في قبضة أمريكا، دار الساقي، بيروت، 2008.

28) جوديث باتلر، الفراغ الأخلاقي: السياسة والهوية والصراع العربي الإسرائيلي، دار نينوى، دمشق، 2017.

29) جوزيف مسعد، الدولة اليهودية والسياسة الأمريكية، المركز العربي للأبحاث، بيروت، 2016.

30) جيفري، هنري. الإعلام والعلاقات الدولية: دراسة حالة لفلسطين. كامبريدج: دار نشر جامعة كامبريدج، 2017.

31) الحسن، محمد. إخفاق استخباراتي خلف مفاجأة السابع من أكتوبر. تقرير منشور في Al-Monitor، واشنطن، 2023.

32) حمد مشارقة، السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2009.

33) حول المساعدات الأمنية لإسرائيل 2019–2028. واشنطن، مكتب الشؤون السياسية والعسكرية، 2016.

34) خالد الحروب، الحركات الإسلامية الفلسطينية: رؤية استراتيجية، دار الساقي، بيروت، 1998.

35) خالد عبد الرحمن، القانون الدولي العام وحقوق الشعوب في مقاومة الاحتلال، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2017.

36) د. خليل شاهين، التوازنات الدولية والقضية الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2022.

37) رشاد عبد القادر، العدالة الدولية والانتقائية السياسية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2016.

38) رشيد الخالدي، الوسيط المنحاز: أمريكا وإسرائيل والفلسطينيون، دار الفارابي، بيروت، 2012.

39) ريتشارد فولك، القانون الدولي والقضية الفلسطينية، ترجمة: أحمد عبد المجيد، دار الجمل، بيروت، 2014.

40) زيدان، أحمد. "تطور المفهوم الواقعي في العلاقات الدولية"، مجلة العلوم السياسية، العدد 12، جامعة بغداد، 2021.

41) سعيد حمدان، الانتفاضة والمقاومة الشعبية الفلسطينية، دار الشروق، رام الله، 2005.

42) سعيد عريقات، المقاومة الفلسطينية في معادلة الشرق الأوسط الجديد، دار الرافدين، بغداد.

43) سلمان أبو ستة، النكبة والمقاومة: قراءة في المواقف الدولية، مركز العودة الفلسطيني، لندن، 2015.

44) سميث، جون. الصحافة والسياسة في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. نيويورك: دار نشر أكسفورد، 2018.

45) شيلتون، كريستين. وسائل التواصل الاجتماعي والموضوع الفلسطيني. لندن: دار ليون للنشر.2020.

46) صطفى البرغوثي، الطريق إلى الدولة الفلسطينية، دار الشروق، رام الله، 2010.

47) طارق متري، القدس بين القانون الدولي والتخاذل الدولي، دار الأمة، بيروت، 2020.

48) عاموس هرئيل، "الجيش الإسرائيلي وتحولات الردع بعد 7 أكتوبر"، هآرتس، 20 ديسمبر 2023.

49) عبد الرحمن الحاج، التطبيع والمقاومة: قراءة في السياق السياسي العربي، دار الفكر المعاصر، بيروت، 2020.

50) عبد الستار قاسم، اتفاق أوسلو: الخلفيات والنتائج، دار الشروق، عمان، 2001.

51) عبد الله الحوراني، المقاومة بين المشروع الوطني والتوظيف السياسي، دار الفجر، القاهرة، 2017.

52) عبد الوهاب المسيري، العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة، دار الشروق، القاهرة، 2002، ج2.

53) العدوان، نضال.. سياق الاقتحامات والرد الفلسطيني. مجلة دراسات فلسطينية، بيروت، العدد 138، 2023.

54) عزام التميمي، حماس: فكر وتجربة، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2012.

55) فادي صوان، الإعلام في أزمنة الحرب: دور وسائل الإعلام الإسرائيلية خلال عدوان 2023، مركز رؤية للتنمية السياسية، إسطنبول، 2023

56) فتحي الشقاقي، الطريق إلى القدس، دار الجهاد، دمشق، 1994.

57) فرانتز فانون، معذبو الأرض، ترجمة: سامي الدروبي، دار الفارابي، بيروت، 2004.

58) فهمي منصور، جدلية المقاومة والسياسة في فلسطين، دار الوراق، عمان، 2021.

59) فواز جرجس، "داعش: النشأة والتطور"، مجلة السياسة الدولية، العدد 203، صيف 2015.

60) فواز طرابلسي، المقاومة في الفكر السياسي الغربي، دار الساقي، بيروت، 2005.

61) فولكر، أندرو. استراتيجيات الإعلام في حروب القرن الواحد والعشرين. برلين: دار أكاديميا، 2019.

62) قرير مجلس الأمن رقمS/2011/24 ، الأمم المتحدة، نيويورك، 2011.

63) قناة الجزيرة، "تصريحات وزير الدفاع الإسرائيلي حول عملية غزة"، نشرة 13 أكتوبر 2023.

64) كالة الأنباء القطرية. بيان وزارة الخارجية. (2023).

65) كيرتس مايكل. إسرائيل وشيطنة المقاومة الفلسطينية: دراسة تحليلية. واشنطن: جامعة هارفارد، 2014.

66) كيم، راشيل. عملية السلام والتغطية الإعلامية، واشنطن: دار نشر مؤسسة راند، 2015.

67) ماهر الشريف، المسألة الفلسطينية في فكر اليسار الفلسطيني، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2004.

68) مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. التقرير السنوي حول حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة. الدورة 49، جنيف، 2022، فقرة 34.

69) محمد السماك، الصراع العربي الإسرائيلي: تسوية أم تصفية؟، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003.

70) محمد السماك، الصهيونية المسيحية: الجذور والدور السياسي، دار الشروق، بيروت، 2000.

71) محمد عابد الجابري، في نقد الحاجة إلى الإصلاح، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005.

72) محمود الزهار، المقاومة المسلحة في الفكر الفلسطيني المعاصر، دار الفكر، غزة، 2012.

73) محمود محارب، الدور الأمريكي في تعطيل العدالة الدولية للقضية الفلسطينية، مركز دراسات الشرق، دمشق، 2016.

74) مصطفى اللداوي، المقاومة الفلسطينية: تطور التكتيك وتحديات الاستمرار، دار الهدى، غزة، 2015.

75) معهد السياسة والمجتمع، الأبعاد الاستراتيجية والإقليمية لعملية طوفان الأقصى والحرب الإسرائيلية على غزة، عمان: معهد السياسة والمجتمع، 2023.

76) المفوضية الأوروبية. تقرير التمويل الأوروبي لفلسطين 2022. بروكسل، الاتحاد الأوروبي، 2022.

77) موراي، توماس. الإعلام والسياسة: دراسة في التأثير على الرأي العام. بيروت: دار الفكر العربي، 2020.

78) مي خالد، الإعلام والمقاومة في فلسطين، دار الطليعة، بيروت، 2020.

79) ميخائيل ميلشتاين، الأمن القومي الإسرائيلي بعد طوفان الأقصى، معهد دراسات الأمن القومي، تل أبيب، 2024.

80) نبيل شعث، الدبلوماسية الفلسطينية ومسارات التسوية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2019.

81) نعوم تشومسكي، أوهام الشرق الأوسط، دار الكتاب العربي، بيروت، 2004.

82) نهلة عبدو، صورة المقاومة في الإعلام الغربي، المركز الفلسطيني للإعلام، غزة، 2021.

83) نواف الزرو، التواطؤ الغربي مع الاحتلال الإسرائيلي، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، 2018.

84) نور الدين مصدق، إسرائيل والغرب: دراسة في تحالف المصالح والرموز، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2019.

85) نور مصالحة، سياسات الغرب في الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة، دار الشروق، عمان، 2010.

86) هاريسون، مارك. التغطية الإعلامية للانتفاضة الثانية. لندن: دار كراون للنشر، 2005.

87) هاني المصري، التحولات الإقليمية وأثرها على المقاومة الفلسطينية، مركز الأبحاث الفلسطينية، بيروت، 2020.

88) الهباش، محمود. طوفان الأقصى... التحول في معادلة الصراع. مجلة الشؤون الفلسطينية، رام الله، 2023.

89) هشام شرابي، النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي، دار الطليعة، بيروت، 1992.

90) هيثم مناع، الإسلاميون والحكم في الشرق الأوسط، المركز العربي للأبحاث، بيروت، 2016.

91) وارد، بيتر. الحرب الإعلامية ضد الفلسطينيين. لندن: دار نشر روتليدج، 2016.

92) وزارة الخارجية الجزائرية. تصريح صحفي (2023).

93) وزارة الدفاع الأمريكية، تقرير الإمدادات العسكرية لإسرائيل، البنتاغون، ديسمبر 2023.

94) وليد عبد الحي، التحولات في بنية النظام الدولي وأثرها على القضية الفلسطينية، مجلة المستقبل العربي، العدد 385، 2011.

95) وليد عبد الحي، الحركة الوطنية الفلسطينية 1964–1984، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986.

96) ياسر الزعاترة، حماس: من المساجد إلى السلطة، دار الشروق، عمان، 2008.

97) يزيد صايغ، الردع الإسرائيلي في مرحلة ما بعد الردع، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، بيروت، 2024.

98) يوسف صبري، المقاومة والتحرر في القانون الدولي، دار الحكمة، عمان، 2020.

99) Alaa Tartir, "The Illusion of Palestinian Statehood," Al-Shabaka Policy Brief, 2020.

100) Anadolu Agency ،Hamas releases report clarifying Operation Al-Aqsa Floodعلى متاح ،2024 ،وكالة الأناضول ، : https://www.aa.com.tr.

101) AP News. (2025). "The Netherlands wants to force a review of EU ties with Israel as concerns grow over Gaza." متاح عبر: https://apnews.com/article/40c500127870a3e754de5b2f28e4eabe.

102) Army University Press. (2024). "Israel's Struggle with the Information Dimension and Influence". Retrieved from https://www.armyupress.army.mil/journals/military-review/online-exclusive/2024-ole/dr-dostri-israel-gaza-war/ .

103) Azmi Bishara, Palestine: Matters of Truth and Justice, Doha Institute Press, 2022.

104) Beaumont, P. (2023). "Double standards persist in Gaza coverage", The Guardian.

105) BESA Center for Strategic Studies, AI and Warfare in Gaza, Tel Aviv University, 2024.

106) Conflict: Frequently Asked Questions. Washington, D.C., 2023.

107) Congressional Research Service, "U.S. Foreign Aid to Israel," Updated Human 2023.

108) Congressional Research Service. Israel and Hamas October 2023

109) Dr. Omer Dostri, "Nothing but the Truth," Military Review, U.S. Army, June 2024, p. 1. Available at: https://www.armyupress.army.mil.

110) Edward Said, "Zionism from the Standpoint of its Victims," Social Text, No. 1, 1979.

111) Edward Said, The End of the Peace Process, Vintage Books, New York, 2001.

112) Edward Said, The Question of Palestine, Vintage Books, 1992.

113) European Union External Action Service. (2023). Statement on Hamas attacks.

114) Federica Mogherini, EU High Representative, Speech at the European Parliament on Israel-Palestine, 2017.

115) Francesca Albanese, "Double Standards: The West and International Law in Palestine," Journal of International Affairs, 2022, Vol. 75(1)

116) Greg Philo & Mike Berry, More Bad News from Israel, Pluto Press, London, 2011.

117) Human Rights Watch, Israel/Palestine: Social Media Companies Censoring Gaza War Content, New York, October 2023.

118) Human Rights Watch, Israel: Apparent War Crimes in Gaza Airstrikes, New York, November 2023.

119) Human Rights Watch. (2023). Israel/Gaza: Civilians bear brunt.

120) Journal ISSLP ،Operation "Al-Aqsa Flood" and its Impact on the Abraham Accords، 2023 ، : https://journalisslp.com. متاح على

121) Khaled Elgindy, Blind Spot: America and the Palestinians, from Balfour to Trump, Brookings Institution Press, Washington, 2019.

122) Khaled Hroub, Hamas: Political Thought and Practice, Institute for Palestine Studies, 2000.

123) Le Monde. (2024). "War in Gaza: The European Union's diplomatic failure." متاح عبر:

https://www.lemonde.fr/en/international/article/2024/06/05/war-in-gaza-the-eu-s-diplomatic-failure_6673792_4.html.

124) Le Monde. (2024). "War in Gaza: The European Union's diplomatic failure." متاح عبر: https://www.lemonde.fr/en/international/article/2024/06/05/war-in-gaza-the-eu-s-diplomatic-failure_6673792_4.html.

125) Le Monde. (2024). "War in Gaza: The European Union's diplomatic failure." متاح عبر: https://www.lemonde.fr/en/international/article/2024/06/05/war-in-gaza-the-eu-s-diplomatic-failure_6673792_4.html.

126) Ministry of Foreign Affairs – Jordan. (2023). Press Release.

127) Nadia Hijab & Ingrid Jaradat, "The Role of Youth in the Palestinian Struggle," Middle East Eye, 2022.

128) Noam Chomsky, Gaza in Crisis: Reflections on Israel's War Against the Palestinians, Haymarket Books, 2010.

129) Norman Finkelstein, Image and Reality of the Israel-Palestine Conflict, Verso, London, 2003.

130) Noura Erakat, Justice for Some: Law and the Question of Palestine, Stanford University Press, 2019.

131) Omar Barghouti, Boycott, Divestment, Sanctions: The Global Struggle for Palestinian Rights, Haymarket Books, 2011.

132) Organization of Islamic Cooperation. (2023). Emergency session communiqué.

133) Palestinian Center for Policy and Survey Research, Poll No. 88, 2023.

134) Politics Today ،What is the Significance of Hamas's Al-Aqsa Flood Operation?متاح على، 2023 ، : https://politicstoday.org.

135) Rashid Khalidi, The Hundred Years' War on Palestine, Metropolitan Books, New York, 2020.

136) Reuters ،Hamas military chief Deif has long been a target for Israelمتاح على، 2024، وكالة رويترز ، : https://www.reuters.com.

137) Richard Falk, "Western Media and the Israel-Palestine Conflict," Global Justice Journal, Vol. 5, No. 2, 2020.

138) Rights Council Report, "Israeli Settlements in the Occupied Palestinian Territory," UN, 2019, A/HRC/40/42.

139) Salem paul. Israel's Security Failure and the Gaza Attack. Middle East Institute, Washington D.C. (2023).

140) Saudi Press Agency (SPA). (2023). Saudi Arabia expresses concern over escalation.

141) South African Government News Agency. (2023). South Africa calls for restraint.

142) The Guardian. (2025). "Israel committing genocide in Gaza, says EU's former top diplomat." متاح عبر: https://www.theguardian.com/world/2025/may/09/israel-committing-genocide-in-gaza-says-eus-former-top-diplomat.

143) The Guardian. (2025). "Israel committing genocide in Gaza, says EU's former top diplomat." متاح عبر: https://www.theguardian.com/world/2025/may/09/israel-committing-genocide-in-gaza-says-eus-former-top-diplomat.

144) The White House. (2023). Statement by President Biden on Hamas Attack.

145) Time Magazine. (2023). "Inside the Israel-Hamas Information War". Retrieved from https://time.com/6549544/israel-and-hamas-the-media-war/ .

146) U.S. Department of Defense, Military Support for Israel Report, March 2024.

147) UK Government. (2023). Foreign Secretary's statement on Israel and Gaza.

148) United Nations. (2023). Secretary-General's remarks on Middle East.

149) Warah, Leila. (2024). "Operation Al-Aqsa Flood Day 130 : U.S. Senate votes to send additional $14 billion to Israel." Mondoweiss. متاح عبر: https://mondoweiss.net/2024/02/operation-al-aqsa-flood-day-130-u-s-senate-votes-to-send-additional-14-billion-to-israel-as-catastrophic-ground-invasion-of-rafah-appears-imminent/.

150) Wikipedia. (2024). "Misinformation in the Gaza war". Retrieved from https://en.wikipedia.org/wiki/Misinformation_in_the_Gaza_w